غويليم كولوم بيلا

الأهمية الجيوستراتيجية للقواعد العسكرية المنتشرة حول العالم

مترجم عن المركز الإسبانى للدراسات الاستراتيجية

القسم الثاني

مركز إدراك للدراسات والاستشارات
IDRAK CENTER FOR STUDIES & CONSULTATIONS
IDRAK

الأهمية الجيوستراتيجية للقواعد العسكرية المنتشرة حول العالم

غييرمو كولم بييلا

مترجم عن: المركز الإسباني للدراسات الاستراتيجية

-القسم الثاني-

مركز إدراك للدراسات والاستشارات
IDRAK CENTER FOR STUDIES & CONSULTATIONS
IDRAK

مقدمة: **2**

(الجزء الرابع) **4**

القواعد العسكرية والإسقاط الخارجي للقوة الفرنسية 5

القاعدتين البحريتين "بريست-لوريان" و "تولون" 7

مجمع القواعد الفرنسية في القارة الأفريقية 14

الجدول 1. التدخلات العسكرية الفرنسية في أفريقيا (1964-2016) 22

الجدول 2. القواعد الفرنسية في أفريقيا (1970- 2016) 23

مراجع الجزء الرابع: 25

الجزء الخامس **27**

طرطوس (سوريا) 28

قاعدة حميميم (سوريا) 33

قاعدة معسكر ليمونيه (في جيبوتي) 37

قاعدة دعم جيش التحرير الشعبي (جيبوتي) 41

مراجع الجزء الخامس: 45

مقدمة:

يشرف المركز الإسباني للدراسات الاستراتيجية على هذا المشروع البحثي الذي يحلل القيمة الاستراتيجية التي تكتسيها القواعد العسكرية الرئيسية في العالم، في الوقت الراهن. وتختلف طبيعة هذه القواعد؛ حيث يعد بعضها من آثار التوسع الاستعماري الأوروبي أو الحرب الباردة. وقد تم تركيز البعض الآخر كجزء من البنى التحتية الجديدة التي قامت قوى عظمى أو صاعدة حول العالم ببنائها، إما داخل حدودها أو خارجها. وعادة ما يتمثل الهدف من هذه القواعد في تعزيز قدرات هذه القوى على ترسيخ "حضور متقدم" وأيضا قدراتها على "توسيع نفوذها". وستمكننا هذه الدراسة من التعرف على الطموحات الجيوستراتيجية لأبرز القوى في العالم، كما ستسلط الضوء على الحركات السياسية، والاقتصادية، والدبلوماسية، والعسكرية التي تشهدها أجزاء كثيرة من العالم؛ محذرة من قدرتها على تغيير التوازنات الإقليمية الهشة والديناميات العالمية.

أشرف على إنجاز هذه الدراسة فريق عمل مكوّن من خبراء مدنيين وعسكريين، شرحوا بإيجاز الأبعاد الجغرافية، والاجتماعية-السياسية، والاقتصادية، والعسكرية لهذه البنى التحتية أو أي نقاط جغرافية لها أهمية من وجهة نظر استراتيجية-عسكرية. وستُمكن هذه الدراسة سواء القارئ المتخصص في المجال أو العادي من فهم الأهمية الاستراتيجية للقواعد العسكرية المنتشرة حول العالم.

هذا القسم الثاني يضم الجزئين الرابع والخامس من هذه الدراسة حيث يركز الجزء الرابع على القواعد العسكرية الفرنسية ذات الأهمية الاستراتيجية بينما يركز الجزء الخامس على كل من الميناء العسكري بمدينة طرطوس السورية والقاعدة الجوية الروسية حميميم في سوريا، والقاعدة الأمريكية معسكر ليمونيه في جيبوتي والقاعدة التابعة للبحرية الصينية في جيبوتي أيضاً.

(الجزء الرابع)

هذا هو الجزء الرابع من سلسلة تدرس القيمة الاستراتيجية للقواعد العسكرية الرئيسية حول العالم. وفي هذه الدراسة، سنحلل القيمة الجيوستراتيجية للقواعد البحرية الفرنسية في بريست-إيل-لونغ وقاعدة تولون ومجمع القواعد البرية والبحرية والجوية لفرنسا في أفريقيا.

- **بريست-لوريان**
- **تولون**
- **مجمع القواعد الفرنسية في القارة الأفريقية**

القواعد العسكرية والإسقاط الخارجي للقوة الفرنسية

في هذا التحليل، سيكشف عن المجمع الرئيسي للقواعد الفرنسية التي تعتمد عليها فرنسا من أجل نشر وإظهار قواتها المسلحة بعيداً عن حدودها. على الرغم من أنه لا يوجد شك في أن الوحدات المتمركزة في التجمعات الحضرية والبرية والجوية، تعتبر أيضاً جزءاً من القدرة على نشر القوات؛ إلا أن القواعد الرئيسية التي تلعب دوراً أساسياً في نشر وإسقاط القوة الفرنسية هي إما بحرية أو متمركزة في أراضٍ أفريقية أو موجودة في شبه الجزيرة العربية، وهو الوجود الذي بدأ منذ عام 2009م.

عموماً، يعتبر الدور الذي تلعبه قاعدة تولون والعمليات التي تنطلق منها أساسية من أجل دعم واستدامة أية عملية عسكرية تشارك فيها فرنسا، خاصة إذا كان مسرح العمليات في متناول العتاد الجوي البحري التابع للقوات المسلحة الفرنسية. وخير مثال على ذلك، الهجمات الجوية على ليبيا وسوريا والعراق؛ حيث أطلقت هذه العمليات أو خطط لإطلاقها انطلاقاً من حاملة الطائرات شارل ديغول. وبالمثل، وفي إطار التدخلات الفرنسية في القارة الأفريقية، تسمح السفن الهجومية الثلاث المتاحة للقوات البحرية لفرنسا بنقل القوات، بما في ذلك المواد الثقيلة، إلى أي من المرافئ التي تستخدم عادة في هذه التدخلات، مثل "داكار".

ومن جانب آخر، تشكل المجموعة "بريست-لوريان" و "إيل لونغ" ، على الأرجح، أهم القواعد النشطة التي تضطلع بدور ضمان استدامة قوة الردع النووية الفرنسية.

أيضاً، تساعد مراقبة الوجود العسكري المستمر لفرنسا في القارة الأفريقية وأيضا موقع الوحدات المشاركة في عمليات النشر المؤقت؛ على تبيّن حقيقة استراتيجية الإليزيه فيما يتعلق بدور متوسط القوة التي احتفظت بها فرنسا على امتداد العقود الماضية. وتتمثل هذه المهام أساساً في: السيطرة على منطقة جغرافية واسعة من ساحل المحيط الأطلسي (موريتانيا، السنغال، ساحل العاج، الكاميرون، الغابون) والتوغل داخل القارة (مالي والنيجر وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد).

وبهذا الشكل، تم ضمان تغطية جيدة لغالبية المنطقة الشاسعة التي تضم الصحراء والساحل الأفريقي.

لكن، عرقل السودان استمرار امتداد المجال الذي تسيطر عليه فرنسا نحو البحر الأحمر التابع لهذه المنطقة (الصحراء والساحل)، وذلك منذ حادثة فاشودة التي تعود إلى سنة 1898.

في المقابل، يظهر الوجود الفرنسي أيضا على مستوى جبهة المحيط الهندي، قبالة المنفذ المؤدي إلى البحر الأحمر عن طريق جيبوتي وفي المنفذ المؤدي إلى الخليج العربي انطلاقاً من أبوظبي (الإمارات العربية المتحدة). وفي جميع هذه البلدان، تملك فرنسا قواعد بحرية وجوية وبرية، ذات أبعاد متنوعة للغاية، وقادرة على

استضافة ودعم مجموعات عسكرية مختلفة، انطلاقا من شركات بسيطة مدعمة، ووصولا إلى واحدة أو عدة مجموعات تكتيكية مجندة، بالإضافة إلى عدد محدود من طائرات القتال والنقل والاستطلاع والمراقبة.

عموماً، يبدو أن الأحداث في السنوات الأخيرة، على غرار الأزمات في ليبيا وسوريا والعراق ومالي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، قد جعلت استراتيجية نشر القوى الفرنسية تركز على جانبين: جنوب البحر الأبيض المتوسط، وهو أمر جديد من حيث التدخلات الحربية مباشرة؛ وفي المنطقة الأفريقية، وهو التقليد الذي اتبعته منذ الستينات.

القاعدتين البحريتين "بريست-لوريان" و "تولون"

تركز القوات البحرية الفرنسية كل عناصرها البحرية الجوية في قاعدتين كبيرتين، بحيث تتمركز كل واحدة في واجهة بحرية تابعة لفرنسا: بريست-لوريان في المحيط الأطلسي وتولون في البحر الأبيض المتوسط. وبغض النظر عن التغيرات والتقلبات التي يمكن أن تحدث في الموقع المعتاد للوحدات القتالية، وذلك بسبب الاحتياجات المحددة لعمليات الانتشار التشغيلية المتتالية والمتغيرة للمجموعات البحرية؛ يتمركز في قاعدة بريست-لوريان الأداة الرئيسية للقدرة الرادعة الفرنسية: المتمثلة في أسطول غواصات الصواريخ البالستية. بالإضافة إلى ذلك، تتركز في هذه القاعدة تقريباً جميع مراكز التدريب والتعليم التابعة للبحرية الفرنسية.

أما قاعدة تولون فتحتضن جزءاً كبيراً من قوة العمل البحرية: وهي مجموعة الطيران المتمركزة على حاملة الطائرات شارل ديغول، والمجموعة البرمائية، وغالبية أسراب الفرقاطات، وكامل قوة الغواصات النووية الهجومية.

في واقع الأمر، تتشكل قاعدة الدفاع بريست-لوريان من قاعدتين بحريتين مختلفتين ومجموعة من القواعد الجوية ومراكز التدريب؛ لكل منها مسارها التاريخي. وتقع القاعدتين في منطقة بريتاني، في مقاطعة فينيستير. ويعود إرساء قاعدة بريست إلى سنة 1631، عندما أنشأت ترسانة بحرية عسكرية في عهد لويس الثالث عشر، أما قاعدة لوريان فقد أسست خلال سنة 1666، وكانت قاعدة عمليات تابعة لشركة الهند الشرقية الفرنسية. كما كانت لسنوات ميناءً تجارياً إلى أن تم إضافة ميناء تجاري محاذ لها خلال عهد نابليون.

وخلال سنة 2009، أنشئت قاعدة الدفاع بريست-لوريان، حيث جمعت بين مختلف المرافق التي كانت في السابق تابعة لكل من بريست ولوريان وكروزون ولانوفوك-بوليميت ولان بينوي ولوبيرهيت ولانستر ولانديفيسيو وإيل لونغ. وفي هذا المركب الذي يضم قواعد بحرية وجوية، يوجد حوالي 22 ألف فرد من الجيش والمدنيين، بما في ذلك أفراد الشركات التي تقدم خدمات دعمهم للوحدات المنتشرة فيها.

في مقر ميناء بريست، يوجد فرقة العمل البحرية التي تزوّد بحوالي 40 سفينة سطحية (فرقاطات وطرادات وكاسحات ألغام، وزوارق دورية وناقلات النفط وسفن الأبحاث ووحدات أخرى للدعم والخدمات). وفي بريست أيضا يوجد جهاز صيانة الأساطيل، والقيادة العليا للمحيط الأطلسي التابعة للبحرية الفرنسية، والقيادة العليا للولاية البحرية، ومركز التدريب البحري، والقيادة العليا لغواصة الصواريخ البالستية، وجهاز خدمات الوقود البحري، وجهاز الخدمات الهيدروغرافية

والأوقيانوغرافية للبحرية، ومستشفى للجيوش، والإدارة العامة الإقليمية لصحة الجيوش.

وفيما يلي توزيع بقية القوات في مجمع قاعدة بريست-لوريان:

-بالقرب من كرزون، تقع المدرسة البحرية (التي تأسست عام 1830) ومركز القفز بالمظلات للتدريب على العمليات البحرية.

-توجد في قاعدة لانوفوك-بوليميت ثلاثة أساطيل مروحية تابعة للبحرية (من طراز إي سي 225 وأن إتش 90 ولينكس)، والعديد من مراكز التدريب، على غرار مركز تدريب البحث والإنقاذ التابع للبحرية، ومدرسة تكوين الطيارين، ومدرسة التخصّص في الطائرات المروحية العسكرية، ومجموعة التدريب والتعليم.

-في القاعدة الجوية البحرية لانديفيسيو، يوجد أسطولان صغيران من طائرات القتال، رافال وسوبر اتندار، فضلا عن سرب من طراز فالكون 10. وفي هذه القاعدة أيضا يوجد مركز التدريب، والتعليم، وإعداد الصواريخ، إلى جانب مخزن الوقود الجوي. من جانب آخر، هناك في القاعدة مهبطين خاصين يؤمنان عمليات إقلاع وهبوط تحدث عادة على حاملة الطائرات شارل ديغول، بهدف الحفاظ على استمرارية تدريب طياري المجموعة الجوية خلال فترات الصيانة المجدولة لحاملة الطائرات، التي تبقى خلالها الطائرات على الأرض.

-في القاعدة الجوية لوبيرهيت يوجد المركز العسكري للمراقبة والتنسيق وأيضا مركز الرادار في بريتاني.

-في المناطق المجاورة لقاعدة لوريان، في لانستر، تتمركز قاعدة من الكوماندوز والرماة البحرية، التي تزوّد بخمس وحدات كوماندوز إلى جانب مجموعة وثلاث سرايا رماة. بالمثل، يتمركز بالقرب من القاعدة الجوية لان بينوي سرب طائرات الدوريات البحرية أتلانتيك وسرب طائرات تحذير مبكر من طراز هوك آي، ومدرسة طواقم الطيران، ومركز التخصص في دورية المراقبة والتدخل البحري.

ومثلما يمكن ملاحظته، ركزت مشاة البحرية الوطنية مراكز التدريب الرئيسية، سواء البحرية أو الجوية، وأيضا جزءا كبيرا من القوات الجوية والبحرية، في بريست-لوريان والقواعد المحيطة بها.

في الوقت نفسه، من المهم الإشارة إلى أن إحدى المهام الرئيسية لبعض الوحدات الجوية والسطحية المتمركزة في مركب بريست-لوريان-على غرار فرقاطات فريم المضادة للغواصات، وأسطول قانصات الألغام، وطائرات أتلانتيك، ومروحيات أن إيتش 90-متمثلة في جعل الوصول إلى المدخل والمجال البحري المجاور متاحا وآمنا. ويتمثل الهدف من ذلك في تسهيل عبور وخروج

أسطول غواصات الصواريخ البالستية من إيل لونغ، مع العلم أنه مركز القوة الرادعة النووية الفرنسية.

من جانب آخر، في أحواض بناء السفن التي تركزها مجموعة نافال في لوريان، يجرى بناء فرقاطات فريم جديدة، التي يبلغ عددها ثمانية في الإجمال؛ وهي نموذج يعتبر-تكنولوجيا- متطورا أكثر من الفرقاطات التي تملكها الآن البحرية الفرنسية. وفي المستقبل القريب، سيتمركز سرب مع أربعة من هذه الفرقاطات (آكيتاين، وبروفانس، وبريتاني ونورماندي) بشكل دائم في قاعدة بريست؛ وهو السبب الذي يقف وراء أعمال تجديد أرصفة السفن، والحواجز الصخرية، والمعدات الإضافية لاستيعاب هذه الوحدات الجديدة. وفي إطار برنامجها لتحديث المرافق وقدرات دعم وحماية السفن، أنشأت شركة نافال في بريست حوض بناء السفن المتخصص في صيانة جميع قانصات الألغام البحرية، سواء الموجودة في هذه القاعدة أو في قاعدة تولون.

عموماً، يجدر إيلاء أهمية خاصة لقاعدة إيل لونغ، نظرا للدور الاستراتيجي المركزي الذي يلعبه الجهاز الدفاعي الفرنسي. وتوجد القاعدة في مدخل بريست، وتحديدا في جزيرة كروزون الصغيرة. وقد أنشأت بين سنتي 1965 و1970، من أجل إيواء غواصات الصواريخ الباليستية، التي نشرت أول غواصة من بينها، هي غواصة رودوتابل، خلال سنة 1971. وفي السابق، كانت قاعدة إيل لونغ محصنة (إلى حد أكبر أو أقل حسب العصر) من أجل حماية الوصول إلى بريست. وبين سنتي 1914 و1919 ، كانت القاعدة عبارة عن معسكر لمعتقلي الحرب الألمانيين.

تبلغ مساحة القاعدة 300 هكتار، وتتمركز المباني فيها على مساحة 110 هكتار. وتقسم القاعدة إلى ثلاث مناطق مختلفة وظيفيا؛ وهي المنطقة الأمنية، ومنطقة الأسلحة والمعدات النووية، والقاعدة البحرية إيل لونغ الواقعة في الطرف الشمالي من المجمع. ويتمركز في القاعدة ألف عنصر من الجيش إلى جانب 1400 مدني (بينهم مسؤولين وموظفين تابعين لشركات خاصة) للعمل في مرافقها.

في الأثناء، تقدم القاعدة اثنين من الخدمات الرئيسية: أولها، صيانة غواصات الصواريخ الباليستية بعد نهاية دورية كل منها، وهي عملية تتطلب مدة 40 يوما؛ وثانيها، تركيب الرؤوس النووية على الصواريخ وشحنها على الغواصات. وتجدر الإشارة إلى أن هذه السفن تكون عند تسليمها إلى البحرية الفرنسية من قبل الجهات المسؤولة عن تصنيعها (شركة نافال في شيربورغ)، ووصولها إلى القاعدة غير مسلحة. ويحدث نفس الأمر بعد عمليات الصيانة الكبرى التي تستمر لمدة عامين والتي تحدث في قاعدة بريست كل سبع سنوات. وفي الوقت الراهن، يتكون أسطول الغواصات من أربع وحدات (المنتصر والجريء واليقظ والرهيب)، التي دخلت في الخدمة بين سنتي 1997 و2010.

تعتبر المنشآت النووية ذات أهمية كبرى من أجل تشغيل وفعالية الأسلحة الصاروخية التابعة للأسطول. وفي منطقة جينفيني (Guenvénez) القريبة من القاعدة (إيل لونغ)، يتم تجميع المكونات المختلفة للصواريخ. وتصل الصواريخ والرؤوس الحربية النووية بشكل منفصل إلى القاعدة، حيث تجرى عمليات التجميع النهائية من أجل تركيبها بشكل نهائي على الغواصات. علاوة على ذلك، يتم تنزيل الصواريخ لفحصها بشكل دوري حسب الجدولة التي تحتاجها.

تعد هذه العمليات معقدة للغاية وتتطلب تدابير سلامة مهمة في معالجة المواد النووية، حيث أن كل سفينة تشحن 16 صاروخاً من طراز أم- 45 أو أم- 51 (الأولى بطول 11 مترا ووزن 35 طنا، والثانية بطول 12 مترا ووزن 55 طنا). ويحمل كل صاروخ ستة رؤوس نووية ذات مدخل مستقل، يبلغ وزن كل رأس ما بين 100 و 110 كيلو طن، ذات قوة وحدوية بحسب نموذج الصاروخ.

وأخيراً، يعتبر تركيز الحواجز الصخرية والمرافق والوسائل التقنية اللازمة لعمليات الصيانة الكبرى للغواصات النووية وحاملة طائرات الدفع النووي التابعة لشارل ديغول في قاعدة بريست أمرا بالغ الأهمية. ومنذ سنوات وإلى حد الآن، تجرى عملية تحديث جميع وحدات غواصات الصواريخ النووية من طراز غواصة المنتصر، التي تشمل الدمج الكامل لصواريخ أم- 51 والتجديد الكامل لنظام القتال، الذي من المتوقع أن يكتمل خلال سنة 2019. وانطلاقا من هذه السنة، سيصبح نسق التعطل الدوري بسبب الصيانة والإصلاح ما بين 21 و30 شهرا لكل سفينة، مما يعني الاستخدام الدائم للمرافق.

عموماً، تساهم هذه القدرات إلى حد ما في تعزيز الثقل الاستراتيجي الأساسي لهذه القاعدة، ليس فقط بالنسبة للبحرية الفرنسية وإنما أيضا بالنسبة للسياسة الردعية النووية، التي لا يوجد جدال حول مركزيتها في سياسة الأمن والدفاع الفرنسية.

من جانب آخر، يتمركز في قاعدة الدفاع بتولون الجزء الأكبر من البحرية الفرنسية، وذلك بناء على حجم وعدد السفن. وتعود جذور ميناء تولون إلى القرن الثامن عشر، وذلك عند إنشاء ترسانة موريون. وتنتمي هذه القاعدة لدائرة بروفانس ألب كوت دازور، وتقع جنوب شرق مرسيليا. وقد بدأت القاعدة الحالية العمل منذ سنة 2011.

في قاعدة تولون، تتمركز وحدات القتال الرئيسية: وهي المجموعة الجوية البحرية، وتتكون من حاملة الطائرات شارل ديغول والفرقاطات الحديثة من طراز فوربين وشوفالييه بول، المخصصة لعمليات التغطية المضادة للطائرات، والتي دخلت في الخدمة خلال سنتي 2010 و2011، على التوالي. وإلى جانب المجموعة الأولى، تبرز المجموعة البرمائية، التي تستند بالأساس على سفن إسقاط القوة والقيادة

(وتحديداً، حاملة طائرات مروحية هجومية برمائية)، إلى جانب سفن ميسترال، وتونير وديكسمود؛ التي تسلمتها البحرية الفرنسية بين سنتي 2006 و2012. وتعتمد المجموعة الثانية أيضا على خمس فرقاطات مختصة في القتال على سطح البحار من طراز لافييت (لافييت، وسيركوف، وكوبرت، وأكونيت، وغيبرات)، التي تعود إلى الفترة الفاصلة ما بين 1996 و2001، والتي خضعت إلى عمليات تحديث شاسعة من أجل ضمان بقاء عملها على نطاق واسع إلى غاية نهاية حياتها النشطة.

في المستقبل القريب، سيكون لأربع من فرقاطات فريم الجديدة- اثنين من طراز الفرقاطات المضادة للغواصات واثنين من الفرقاطات المضادة للطائرات- مقر دائم. وفي واقع الأمر، تتمركز فرقاطة لانغدوك في القاعدة، وينتظر أن تلتحق بها فرقاطة من طراز أوفيرنيي خلال السنوات القادمة. بهذا الشكل، ووفقا لتوقعات مسؤولي البحرية الفرنسية، من المنتظر أن يكون مقر 11 فرقاطة في تولون وأربعة آخرين في بريست-لوريون من بين الفرقاطات الخمسة عشر التي في طور الخدمة، وذلك عند الانتهاء من عملية استبدال قدامى الوحدات من طراز جورج ليجيس بأخرى من طراز فريم.

في تولون أيضا، يوجد في مركز عملياتها ستة غواصات هجومية نووية من طراز روبيس (روبيس، وسفير، وكازابلانكا، وإيميرود، وأميتيست وبيرل). وقد صنعت هذه الغواصات بين سنتي 1983 و1993، وستعوض في المستقبل بأخرى جديدة من طراز باراكودا. لكن، لا ينبغي تفسير حقيقة تمركز هذه المجموعة في تولون بأن منطقة عملياتها مقتصرة على البحر المتوسط، حيث أنها تبحر في أي بحر أو محيط تعتبر السلطات الفرنسية أنه يخدم مصالحها الوطنية. على سبيل المثال، تم نشر غواصة أميتيست في المحيط الهندي، وفي البحر الأحمر والخليج العربي لمدة 135 يوما، بين كانون الأول/ ديسمبر من سنة 2014 وأيار/ مايو من سنة 2015. ومن بين المهام الرئيسية للأسطول، تبرز وظيفة التغطية المضادة للغواصات التي تعزز بها غواصات الصواريخ النووية التي تعمل في إيل لونغ وأيضا تستفيد منها المجموعة الجوية البحرية المتمركزة حول حاملة الطائرات شارل ديغول.

خلال السنوات الأخيرة، خضعت مرافق ومنشآت قاعدة نولون إلى عملية تحديث عميقة، ستحدد قدرات الحماية والصيانة المستقبلية التي ستقدم للوحدات البحرية المعينة. وقد تم تكييف الحاجز الحجري المستخدم في عملية الفحص الدوري وصيانة الغواصات النووية الهجومية من طراز روبيس من أجل أن يصبح قادرا على استقبال الغواصات الجديدة من طراز باراكودا. وكان من المتوقع أن تصل أولى هذه المجموعة، وهي غواصة سوفرين، خلال سنة 2018. وتكتسي هذه الأعمال أهمية كبيرة، حيث يتمثل دورها في توسيع قدرات المرافق إلى حد كبير، خاصة وأنه

يتعين عليها أن تستقبل سفن أكبر حجما وأكثر تطورا من الناحية التقنية وأكثر تقدما.

خلال السنوات القليلة الماضية، لم يكن هناك قرار واضح حول القاعدة التي يجب أن تتمركز فيها غواصات باراكودا، حيث ناقشت السلطات الوزارية إمكانية أن تتكفل قاعدة بريست-لوريون أو تولون بهذه المهمة. لكن في وقت ما، بدا أن السلطات الفرنسية ستختار الميناء الأطلنطي، أي إيل لونغ لتركيز جميع نشاطات الاستدامة والصيانة وإعادة شحن الرؤوس النووية وعمليات التثبيت المبرمجة... لجميع غواصات الدفع النووي، لتضاف بهذا الشكل الغواصات الهجومية النووية إلى غواصات الصواريخ النووية. وخلال سنة 2015، وقعت شركة نافال عقدا مع البحرية الفرنسية لا يقتصر فقط على تمديد فترة الحماية لغواصات روبيس حتى سنة 2020، بل يقضي بأن تكون أولى دورات الصيانة والإصلاح (التي تكون في حدود 21 و 30 شهرا) لغواصة سوفرين في تولون بين سنتي 2025 و 2026.

لا تتوقف مجهودات تجديد القاعدة عند تركيز الغواصات فيها. ففي موانئ إيل كاستانيو ونويل، يجري بناء أحواض سفن جديدة من أجل إيواء فرقاطات فريم وأخرى خاصة بسفن الإنزال الخاصة بالمجموعة البرمائية. في الوقت نفسه، تم تجهيز حوض بناء السفن المتخصص في فرقاطات لافايات، في محاولة للتقيد بفلسفة شركة نافال الجديدة. وتعتمد هذه الفلسفة الجديدة على تركيز أعمال صيانة وإصلاح ودعم السفن التابعة للبحرية الفرنسية في كل حوض من أحواض بناء سفن المتخصصة في فئة معينة من السفن. وتزود هذه الأحواض بأرصفة السفن، والحواجز الصخرية، والمعدات فضلا عن الفرق التي تشمل موظفين مدربين بشكل خاص. لهذا السبب، سيكون في تولون حوض بناء سفن متخصص في غواصات براكودا، وآخر متخصص في فرقاطات فريم وأوريزون، التي تضاف إلى الحوض المتخصص في فرقاطات لافايات، دون أن ننسى المنشآت المخصصة لحاملة الطائرات وسفن المجموعة البرمائية.

من بين الأعمال المختلفة اللازمة لإنهاء مشروع تحديث الميناء، تبرز عمليات تجريف بعض المناطق، خاصة تلك المخصصة لفرقاطات فريم، فبسبب حجمها بات من الضروري زيادة عمق المجال تحت الماء. وخلال هذه الأشغال، لم يقتصر الأمر على تجريف كمية كبيرة من الأراضي فحسب، بل تطلبت هذه الأعمال قدر كبير من الاحتياطات، نظرا لاحتمال وجود متفجرات وبقايا سفن مهجورة في قاع البحار الذي يشمله الميناء.

من جانب آخر، جعلت العديد من العوامل والأحداث السابقة عمليات تنظيف قاع البحر بطيئة ودقيقة للغاية. ومن بينها يبرز تدمير وحدات البحرية الفرنسية الراسية في طولون خلال سنة 1942 لتجنب الاستيلاء عليها من قبل الألمان، وهي عمليات خلفت الكثير من الحطام المغمور لسفن كانت تحمل أسلحة على متنها. ويضاف

إلى ذلك عمليات وضع المتفجرات في قواعد أحواض السفن من قبل الألمان عند مغادرة القاعدة خلال سنة 1944. كما لا يجب السهو عن عمليات إطلاق القنابل دون تفجيرها التي أقدمت عليها القاذفات الأمريكية خلال سنة 1943. بهذا الشكل، ستشهد القاعدة التي تعتبر قديمة حتى سنوات قليلة، عمليات تجديد عميقة لمنشآتها، مع الحفاظ على الشروط اللازمة لضمان استمرار تشغيل جميع الوحدات السطحية والغواصات المخصصة لها.

ختاماً، يمكن استنتاج أن توزيع القوات البحرية الفرنسية فقط في اثنين من الموانئ العسكرية الكبيرة يساهم في توفير التكاليف بشكل كبير. وعلى وجه الخصوص، ساهمت هذه الاستراتيجية في تركيز جميع الموارد المادية والفنية والبشرية اللازمة في هاتين القاعدتين من أجل ضمان بقاء وحدات القتال والوحدات التكميلية في حالة تشغيل دائمة؛ فضلا عن تقديم التعليمات الكافية للطواقم البحرية والجوية العاملة في البحرية الفرنسية.

مجمع القواعد الفرنسية في القارة الأفريقية

يعود الوجود العسكري الفرنسي في القارة الأفريقية إلى القرن التاسع عشر، حيث يعتبر حجر الأساس في عملية بناء ثاني أكبر إمبراطورية استعمارية في العالم، التي لم تتفوق أمامها سوى بريطانيا. وفي شمال القارة الأفريقية، كانت الجزائر وتونس والمغرب (باستثناء الريف الواقع تحت حماية إسبانية)، تمثل مستعمرات فرنسية. واستقلت اثنتان من بينها خلال سنة 1956، في حين بقت الجزائر تحت الاستعمار الفرنسي إلى غاية 1962، وذلك بعد حرب دموية وطويلة شهدتها البلاد. وفي الوقت الراهن، لا تحتضن أي من هذه الدول منشآت عسكرية فرنسية.

خلال الفترة الاستعمارية، شكلت فرنسا ممتلكاتها في أفريقيا جنوب الصحراء في صورة كيانين سياسيين-إداريين كبيرين: غرب أفريقيا وأفريقيا الاستوائية. وتشمل منطقة غرب أفريقيا بنين الحالية وبوركينا فاسو وغينيا كوناكري وكوت ديفوار وموريتانيا ومالي والنيجر والسنغال وتوغو. أما منطقة أفريقيا الاستوائية فتضم دول جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والغابون والكاميرون وجمهورية الكونغو (الكونغو برازافيل سابقا). وباستثناء غينيا كوناكري التي استقلت خلال سنة 1958، استقلت جميع هذه البلدان خلال سنة 1960.

لعبت المصالح ذات الطبيعة الاقتصادية دورا مركزيا في التوسع الإمبراطوري الفرنسي، مما ساهم في خلق روابط قوية قائمة على الاعتماد على فرنسا في هذه الأراضي المحتلة. لكن خلافا للاستعمار البريطاني، ذهب الفرنسيون إلى أبعد من ذلك، وبحث الاستعمار الفرنسي عن تعزيز التمثيل اللغوي والثقافي لدى السكان الأصليين، خاصة في أفريقيا، سواء في المستعمرات الشمال أفريقية أو في الأخرى الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء. كانت حكومة مستعمرات جنوب الصحراء الكبرى مركزة بشكل عال في فرنسا، وتحديدا في الوكالات الحكومية الموجودة في باريس، مع عدم وجود أي هامش من الاستقلال الذاتي للسلطات المحلية التقليدية. وكان الجيش، بالإضافة إلى المهام العسكرية نفسها، يضطلع أيضا بوظائف سياسية وإدارية مهمة.

بعد أن تحولت هذه المستعمرات الفرنسية القديمة إلى دول مستقلة تحظى باعتراف المجتمع الدولي، حافظت فرنسا على علاقات وثيقة معها؛ لكن مع استمرارية كبيرة للتجربة الاستعمارية، أي الحفاظ على قدر كبير من السيطرة على المجال السياسي والاقتصادي والثقافي والعسكري مثلما كان ولا زال يتجلى من خلال السيطرة على اقتصادات هذه الدول من قبل المؤسسات الفرنسية. وترتكز هذه السيطرة الاقتصادية على استخراج المعادن وغيرها من السلع الأولية (النفط والغاز الطبيعي واليورانيوم على سبيل المثال)، وأيضا على الزراعة، وبناء البنى التحتية العامة، والبنوك والتمويل.

ولعقود، تمتعت الشركات الفرنسية بامتيازات اقتصادية مهمة، مثل الاحتكارات أو المعاملة الضريبية الخاصة للأرباح والاستثمارات. وقد لاقت هذه الأعمال، عندما كانت ملائمة من وجهة نظر السلطات الفرنسية، كل الدعم الدبلوماسي والعسكري اللازم، الذي ترجم في شكل تدخل عسكري مستوطن، وفي كثير من الأحيان من أجل دعم الحكومات المتسلطة في هذه البلدان التي تعتبر مناسبة من أجل دعم المصالح الفرنسية. وبالمثل، بررت تعلة حماية مستعمرة مهمة من المقيمين الفرنسيين في هذه البلدان تدخلات فرنسية أخرى في هذه المناطق من القارة.

منذ استقلال المستعمرات الأفريقية، جرى نشر القوات الفرنسية بها في إطار الاتفاقات الثنائية للأمن والدفاع، التي جُددت في مناسبات عديدة منذ ذلك الحين. وقد منحت هذه الاتفاقات فرنسا هامشا واسعا من الحرية لتحديد الهدف من عمليات نشر القوى. في هذا الصدد، لا يجب أن نستغرب من تكوين الجيش الفرنسي لهيكل نظري وعقائدي حول تصنيف التدخلات على الأراضي الأفريقية، على غرار ما يسمى ببعثات التدخل في تشاد بين سنتي 1978 و1980، أو في جزر القمر بين سنتي 1989 و1995. كما نجد التدخل المضاد للتمرد مثل الذي شهدته موريتانيا خلال سنتي 1977 و1978 أو الذي جد حديثا في مالي خلال سنتي 2013 و2014. وإلى جانب ما سبق الإشارة إليه، تبرز تدخلات الدعم في زائير (الكونغو سابقا) خلال سنة 1977 أو في الكاميرون من سنة 1994 إلى سنة 2008. وفي نفس الإطار، لا بد من ذكر التدخلات الفرنسية الحديثة، على غرار تدخلات الملاحقة والأمن والحفاظ على السلام. وفي جميع الأحوال، مهما كانت المظلة المبررة المستخدمة في كل مناسبة، تعد قائمة التدخلات العسكرية الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء طويلة وكثيفة، كما هو مبين في الجدول 1.

فيما يلي الخصائص التي تعرف، على أفضل وجه، الانتشار الفرنسي في القارة الأفريقية، منذ بدايته في الغابون خلال سنة 1964 إلى غاية الوقت الراهن:

- استعمال القوة الخفيفة. في هذه الحالة، عادة ما يحبذ استعمال القوة التابعة للفيلق الأجنبي، أو المشاة البحرية، أو فرقة المظليين. وخلال السنوات الأخيرة تم اللجوء للعمليات الخاصة لاستعمال هذا النوع من القوة. وبالأساس، تعتبر هذه القوة عبارة عن وحدات مشاة مزودة بمحركات في مركبات مدرعة خفيفة (المركبات المدرعة لنقل القوات أو مدرعات الدعم)، ذات قدرة عالية على التحرك الاستراتيجي والتشغيلي وقابلة للتوزيع بواسطة وسائل جوية.

- غالبا ما تم تكييف فرق القوات مع المدى الجغرافي للبعثة ومع حجم مقاومة الخصم المتوقعة، التي تتراوح من وحدات مرافقة بهدف تعزيز القوة أو واحدة أو مجموعة من التجمعات التكتيكية المشتركة ذات الأبعاد المختلفة. ويعني ذلك أن هذه القوات تتراوح بين مئات الجنود وعدة آلاف من القوات.
- يعتمد هذا الانتشار على مركزية المستوى الاستراتيجي والتشغيلي للنقل الجوي، سواء من فرنسا إلى البلد المستهدف أو داخل مسرح العمليات بين مناطق الانتشار المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر استعمال طائرات ذات قدرات على النزول والإقلاع من مهبط غير مجهز نوعا ما (وهو الحال بالنسبة للمقاتلات سي 160 ترانسال أو سي أن 235) من المزايا التي تكتسي أهمية بالغة.
- اعتبر الترابط بين القواعد التي تشملها كل عملية، عن طريق الطائرات والمروحيات والوسائل البرية دليلا على القدرة العالية على الحركة التشغيلية واستدامة القوات.
- سرعة اتخاذ القرارات؛ حيث يمكن أن تسمح رئاسة الجمهورية الفرنسية بإرسال قوات إلى الخارج دون الحاجة إلى إذن من الجمعية الوطنية. وتضاف هذه الخاصية إلى وجود جهاز إنذار مسبق، جيبار، الذي تم تحديثه خلال سنة 2012 بعد عدة عقود من العمل، والذي جعل من الممكن إصدار إجابة عسكرية سريعة عندما تصدر الرئاسة أمر انتشار. وفي الوقت الراهن، يمكن لفرنسا أن تطلق عملية تعزيز في غضون 12 ساعة منذ إطلاق الإنذار الأول، وتعلن بدء عمل وحدات أخرى أكبر حجما بعد يومين أو تسعة أيام من هذه الإشارة. وبهذا الشكل، تعتمد وحدات القوات البرية على نظام التناوب فيما بينها لإبقاء عدد من أفراد اللواء في حالة تأهب لمدة ستة أشهر كجزء من مركزية نظام جيبار.

على مدار العقود الأخيرة، تغير موقع القواعد. ومثلما هو جلي للعلن، بقيت بعضها بشكل دائم في وضعية تشغيلية على الرغم من التقلبات المتغيرة للسياسات الفرنسية المتعلقة بالقارة الأفريقية، خاصة في دكار (السنغال) أو ليبرفيل (في الغابون). وفي الجدول 2، حددت مجموعة الدول التي شملت منشآت عسكرية فرنسية خلال فترات مختلفة منذ سنة 1970، وفي بعض الحالات، وحدات القوات المنتشرة فيها. ومثلما تبينه المعطيات في الجدول، شكلت القواعد الفرنسية مجموعة متغيرة من المنشآت الموزعة في دول أفريقية مختلفة كوّنت شبكة كثيفة نوعا ما، كما لوحظ وجود "روابط" متواترة بين العديد من القواعد المنتشرة في بلدان مختلفة.

تعتبر القواعد الفرنسية في القارة الأفريقية مجموعة متغيرة نظرا لأن إحدى الخصائص التي تميّز الانتشار العسكري الفرنسي في أفريقيا جنوب الصحراء تكمن في المرونة؛ ليس فقط في انتشار الوحدات، وإنما أيضا، وبطريقة مختلفة، من حيث اختيار وإنشاء القواعد والتخلي عنها. أما المنهج التاريخي للانتشار الفرنسي في القاعدة فقد اتجه نحو تخفيض عدد القوات والقواعد المستخدمة. وفي ظل التدخلات المحددة التي تتطلب استقبال المزيد من القوات، تم القطع مع هذا التوجه التاريخي، وعمدت فرنسا إلى إعادة فتح قواعد قديمة أو إنشاء أخرى جديدة عادة ما تكون بشكل مؤقت، في الوقت الذي تنفذ فيه عمليات حربية.

لشرح هذه المرونة من وجهة نظر استراتيجية، يجب الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي جدت على الساحة الأفريقية والدولية منذ ستينات القرن الماضي. وخلال الحرب الباردة، ظلت الدول الأفريقية التي تحررت من الاستعمار الفرنسي تمثل بالنسبة للجمهورية الفرنسية "الفناء الخلفي" لها، التي يستوجب التدخل فيها عسكريا وبشكل مباشر كلما كانت المصالح الفرنسية مهددة. بالمثل، يساعد تحليل ظلال التوسع السوفيتي، الذي كان في شكل حكومات وحركات سياسية معادية للغرب، إلى جانب تحركات الجماعات المسلحة المتنوعة؛ على فهم الاهتمام الذي توليه السلطات في الإليزيه بشكل دائم لهذه المنطقة من القارة الأفريقية. من هنا أيضا يمكن تفسير وجود العديد من المستشارين العسكريين الفرنسيين في العديد من هذه الدول الجديدة، الذي لا زال مستمرا إلى غاية الوقت الراهن. في المقابل، أصبح الوجود الفرنسي في هذه البلدان أقل حجما خلال السنوات الأخيرة، وذلك في إطار بعثات التدريب العسكري لرجال الشرطة المتعدد الجنسيات؛ ما تجلى من خلال التعاون الفرنسي منذ سنة 1998 في برنامج ريكامب لتعزيز القدرات الأفريقية لحفظ السلام. كما ساهمت فرنسا في إنشاء 17 مدرسة لتكوين القيادات العليا، ومدارس تقنيات المشاة، والشرطة القضائية، والصحة، وطرق حفظ السلام، ومدارس الحفاظ على النظام... التي توزعت بين بنين وبوركينا فاسو والكاميرون والغابون ومالي والنيجر وتوغو والسنغال وغانا.

إبان الحرب الباردة، وتحديدا، منذ بداية القرن الحالي، تغيرت الأوضاع في القارة الأفريقية وخاصة في تجمع دول الساحل والصحراء، وأصبحت أكثر تعقيدا وبشكل واضح للغاية. وقد أدى تضافر عدة عوامل على غرار النمو الديمغرافي المتزايد لدول الساحل والصحراء، وتفاقم عدم الاستقرار السياسي، وظهور ما يسمى "بالدول الفاشلة" وصعود الحركات الإرهابية، من بين عوامل أخرى؛ إلى خلق سيناريو دفع إلى موجة جديدة من التدخل الفرنسي، مع ميل نحو تكراره، على الرغم من الإرادة السياسية الواضحة للحكومات الفرنسية لتقليص وجودها العسكري.

عموماً، أخذ التحول في السياسة الفرنسية في القارة الأفريقية يتجلى خلال سنة 1993، بمبادرة من إدوار بالادور، الذي كان جزءا من حكومة فرنسوا ميتران.

واعتمدت سياسة التغيير الفرنسية بالأساس على خفض عدد التدخلات العسكرية، التي تلاها بشكل مواز تخفيض في عدد القواعد العسكرية وعدد القوات المنتشرة بشكل دائم فيها. بالإضافة إلى ذلك، أعيد ترتيب-وبعمق- العلاقات السياسية والاقتصادية مع بلدان القارة الأفريقية، التي أصبحت على قدر المساواة مع باقي العلاقات الخارجية الفرنسية.

في وقت لاحق، أرادت حكومة ساركوزي إظهار هذه القطيعة مع التقليد الفرنسي القائم على التدخل في القارة الأفريقية، من خلال البحث عن إطار متعدد الأطراف يكون متوافقا مع الشرعية الدولية (الاتحاد الأوروبي، حلف شمال الأطلسي، الأمم المتحدة، الاتحاد الأفريقي) ومن خلال التبرير السياسي للانتشار الفرنسي في القارة الأفريقية لأسباب إنسانية أو أخرى تهدف إلى إعادة أو الحفاظ على السلام (على غرار التدخل في تشاد سنة 2008 أو في جمهورية أفريقيا الوسطى سنة 2009). من ناحية أخرى، تبيّن أن غلق القواعد الفرنسية في داكار وأبيدجان، الذي أعلن عنه خلال سنة 2008، من الخطوات التي تصب في نفس الاتجاه. لكن، أعادت التطورات التي شهدتها القارة خلال السنوات الأخيرة، في كل من كوت ديفوار وليبيا خلال سنة 2011، تحفيز الوجود العسكري الفرنسي في القارة الأفريقية، الذي أرفق في بعض الأحيان بانتشار مؤقت للقوى وفي أحيان أخرى بوجود يستمر لفترات أطول، وذلك في إطار الحفاظ على الوجود العسكري الفرنسي في القارة الأفريقية.

جاء الكتاب الأبيض حول الدفاع لسنة 2013 ليعزز هذا التوجه. وتركز الرؤية الاستراتيجية للقارة الأفريقية على منطقة الصحراء والساحل، ولكنها تعزز الترابط بين الواجهات الغربية والأطلسية والشرقية والهندية. وبهذا الشكل، تمكنت فرنسا من التركيز على مجال استراتيجي يسمح لها بنشر قواتها ليس فقط في المجالات الأفريقية التقليدية، ولكن أيضا في مداخل الخليج العربي، وذلك انطلاقا من قاعدة أبوظبي في الإمارات العربية المتحدة.

تماشياً مع هذه الرؤية، أصبح الوجود العسكري الفرنسي في القارة الأفريقية مرتكزاً على محورين أساسيين: القوات المتمركزة بشكل مسبق والقوات المدمجة في عمليات نشر محددة أو مؤقتة؛ المترابطة فيما بينها كلما تطلب الوضع ذلك. وبشكل عام، تقدم المجموعة الأولى الدعم للمجموعة الثانية أو تندمج معها بحسب المتطلبات الاستراتيجية والتشغيلية لكل فترة من الفترات.

وفيما يلي القوات المتمركزة بشكل مسبق وبصفة دائمة خلال سنة 2014:

- قطب تشغيلي له مهمة إقليمية في داكار (السنغال)، يشمل مفرزة تضم 350 عسكرياً. وبالتحديد، يعتبر هذا القطب قاعدة لوجستية.
- ثلاث قواعد عمليات متقدمة، في ليبرفيل (الغابون) وتضم 900 عسكريا؛ في جيبوتي وتضم 1900 عسكريا؛ وفي أبوظبي (الإمارات العربية المتحدة) التي تضم 750 عسكريا.

في هذه الأثناء، تعتبر ليبرفيل مثالاً جيداً على قواعد العمليات المتقدمة، حيث تحظى بدعم حقل ديغول، الذي هو عبارة عن معسكر المرافق الصغيرة لكن تكملها قاعدة "جوي بيدو" الجوية، داخل مطار ليبرفيل. في الوقت نفسه، تقع قاعدة ليبرفيل في مركز تعزيز القوى ما وراء البحار، الذي يتم فيه التدريب في مناطق الأدغال، والذي يستخدمه الجيش الفرنسي والدول الأفريقية الحليفة لها. وفي جبال موكيكو، يوجد حقل شاسع للمناورات وإطلاق النار، المزود بمهبط طائرات بطول ألف متر. وتعزز القاعدة بملحق لوجيستي في ميناء دوالا في الكاميرون، حيث يتم الاحتفاظ بمفرزة صغيرة مخصصة للتزود بالوقود بحرا وتقديم الدعم للقوات التي تنتشر في أفريقيا الوسطى انطلاقا من الغابون.

مثلما أشير إليه سابقاً، بالإضافة إلى الوحدات المتمركزة بشكل مسبق، من المعتاد أن يسجل وجود قوات أخرى مشاركة في العمليات الخاصة والمؤقتة. ومن الطبيعي أيضا أن يتم تمديد هذا الوجود العسكري ويتحول إلى وجود عسكري دائم. ويتمثل خير مثال على ذلك في عملية ليكورن، التي بدأت في كوت ديفوار خلال سنة 2011، والتي تحولت منذ سنة 2013 إلى قطب يتمثل دوره في توفير وحدات قتالية والدعم اللوجستي لعمليات نشر القوى الأخرى خارج حدود فرنسا. وفي الوقت الراهن، يخصص لهذه العملية 450 عسكريا دائما. ومن بين الأمثلة النموذجية الأخرى، تبرز عملية إيبرفي، التي بدأت في تشاد خلال سنة 1986، والتي تفرعت إلى قوة دائمة مكونة من 950 عسكريا متمركزا في قاعدة أدجي كوسر بالقرب من أنجمينا، وأيضا إلى نقطة لوجستية لتقديم الدعم في فايا - لارجو، ومائة عسكري متمركز في أبشي. وتكمن مهمة هذه القوات في حماية المصالح الفرنسية في تشاد، وإجراء دوريات استطلاع أرضية على مسافات طويلة، وتوفير المراقبة الجوية مع طائرات رافال القاذفة المقاتلة، وتقديم الدعم اللوجستي لأي عملية تنفذ خارج تشاد.

في الوقت الراهن، ووفقا لبيانات حول شهر تموز/ يوليو من سنة 2016، يرتكز المجهود العسكري الفرنسي في أفريقيا على عمليتين: عملية سانغاريس وعملية برخان. وقد بدأت الأولى بتاريخ الخامس من كانون الأول/ ديسمبر من سنة 2013

في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكانت بمثابة رد على الأزمة الإنسانية التي شهدتها البلاد بعد الانقلاب والمواجهات المسلحة بين مجموعات الميليشيا المختلفة ذات المراجع السياسية والدينية المتنوعة. وخلال ذلك الوقت، حدث انتشار القوات الفرنسية تحت مظلة الأمم المتحدة. وفي البداية، سُجل انتشار حوالي 1600 عسكري، ليبلغ هذا العدد ذروته خلال شهر فبراير/ شباط من سنة 2014، حيث قدر بألفي عنصر. وفي وقت لاحق، جدت عملية تخفيض في عدد القوات بشكل تدريجي ليصل إلى حدود 900 عسكري بتاريخ تموز/ يوليو من سنة 2015. عقب ذلك، انخفض هذا العدد ليصل إلى 350 عنصرا مستقرين في البلاد، وتحديدا في بانغي، نهاية السنة نفسها.

من جانب آخر، يعد التوزيع الإقليمي لعملية برخان أمرا مثيرا للاهتمام بشكل كبير، حيث أنه يساعد على تبيّن خاصية المرونة التشغيلية التي تميّز الانتشار الفرنسي في القارة الأفريقية. وقد أعلن عن هذه العملية في غرة آب/ أغسطس من سنة 2014، التي تعتبر في جزء منها تواصلا وتوسيعا لمدى عملية سرفال التي سبقتها، والتي كان هدفها يكمن في تحقيق الاستقرار في مالي في مواجهة الانفصاليين الطوارق ومختلف الجماعات الإرهابية (القاعدة في المغرب الإسلامي، أنصار الدين، حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا). ومن الأهداف الأخرى لهذه العملية القضاء على الجماعة الإرهابية، بوكو حرام، وهي المهمة التي تطلبت توسيع مجال العمليات من مالي إلى النيجر والكاميرون.

ووفقاً للبيانات المتوفرة والخاصة بشهر تموز/ يوليو من سنة 2016، تتشكل وتنظم شبكة القواعد الفرنسية على النحو التالي: في شكل موانئ بحرية من أجل الدعم اللوجستي التي تضم داكار (السنغال) وأبيدجان (كوت ديفوار) ودوالا (الكاميرون)؛ وفي شكل قواعد برية دائمة التي تشكلها غاو (مالي) وأنجمينا (تشاد) ونيامي (نيجر). وتجدر الإشارة إلى أن أنجمينا (تشاد) ونيامي (نيجر) تمثلان في نفس الوقت قاعدتين جويتين. وتضطلع هذه القواعد البرية الدائمة بعمليات النقل وأيضا التعرف والهجوم. وأخيرا، تبرز القواعد المتقدمة الدائمة، في كل من تساليت (مالي) وأغاديس ومادما (النيجر)، وفايا وأبشي (تشاد). وفي هذا المركب المكون من المنشآت العسكرية السابق ذكرها، يشتغل 3500 عسكري، مجهزين بحوالي 200 مركبة مدرعة خفيفة، و17 مروحية نقل واستطلاع، وما بين ست و10 طائرات نقل، وأربع مقاتلات قاذفات، وخمس طائرات دون طيار. ومع استقرار الوضع في القارة، من الممكن أن يتقلص الوجود العسكري الفرنسي من جديد وستعمل بعض المنشآت العسكرية على خفض عدد الوحدات المخصصة لها أو حتى التخلي عنها بالكامل؛ لكن دون أن يمنع ذلك زيادة القوات مرة أخرى أو إعادة فتح القواعد التي تم التخلي عنها في حال تدخلات مستقبلية.

في الوقت الراهن، يمكن تأكيد أن فرنسا بصدد إعادة تنظيم شبكة قواعدها المنتشرة في القارة الأفريقية. ودون أدنى شك، يبدو أن داكار وليبرفيل وجيبوتي ستكون المحاور المركزية والدائمة التي يمكن من خلالها تحقيق استدامة أي انتشار عسكري في وسط أفريقيا. في الوقت نفسه، تسمح قاعدة أبوظبي بإمكانية نشر قوات في المحيط الهندي وخاصة في الخليج العربي.

في تشاد، على الرغم من أن القاعدة الجوية 172 ويانيما لا تعتبران رسميا قاعدتين قارتين، إلا أنهما اكتسبتا هذه الخاصية بشكل متقطع منذ سنة 1986، ولا شيء يوحي بأن كلاهما ستتخلى عن الاضطلاع بهذه الوظيفة خلال المستقبل. وفي كوت ديفوار، اكتسبت قاعدة أبيدجان أهمية خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يجعل من إمكانية استمرارها على اعتبارها قاعدة دائمة أمرا مرجحا للغاية. من ناحية أخرى، دمجت مجموعة جديدة من قواعد صغيرة في شبكة القواعد الفرنسية في أفريقيا، التي تعتبر دائمة نوعا ما، على الأقل في ظل تواصل التهديد الإرهابي في أفريقيا الوسطى: نيما في موريتانيا، غاو في مالي، أغاديس وأرليت في النيجر، وزوار في تشاد. وأخيرا، من المرجح أيضا ألا يحدث تقليص حجم الانتشار العسكري الفرنسي -مثلما أعلن عنه منذ سنوات- وأن يظل مستقرا في شكل قوة تشمل أربعة آلاف عسكري، وذلك دون احتساب القوات التي ستحشد خلال عمليات التدخل المستقبلية؛ مثلما حدث سابقا دون انقطاع منذ بداية القرن الحالي.

الجدول 1. التدخلات العسكرية الفرنسية في أفريقيا (1964-2016)

البلد	السنوات
أنغولا	1992
الكاميرون	1994-2008
أفريقيا الوسطى	1979-1981؛ 1992؛ 1996-1999؛ 2002-2013
جزر القمر	1989
الكونغو-زائير	1977؛ 1978؛ 1991؛ 1993؛ 1996-1998؛ 2003؛ 2006
كوت ديفوار	1999؛ 2002-2015
إثيوبيا - إريتريا	2001
الغابون	1964؛ 1990
تشاد	1969-1972؛ 1978-1980؛ 1983-1984؛ 1986-2016
غينيا بيساو	1994؛ 1998-1999
ليبيريا	2003
ليبيا	2011
مالي	2013-2014
موريتانيا	1977-1978
رواندا	1990-1994
الصومال	1991-1993
توغو- بنين	1986؛ 1991-1992
جيبوتي	1991؛ 1992-2000

المصدر: مركز العقيدة وتوظيف القوات، قسم البحوث واستعراض التجارب، 2015 ، 50 سنة من التجارة الخارجية في أفريقيا (1954-2014)، مجموعة كاي دو ريتكس كولكسيون روشارش، الصفحات 15-17

الجدول 2. القواعد الفرنسية في أفريقيا (1970- 2016)

السنوات والبلدان	قوام القوات
1970	10800
تشاد	800
جيبوتي	3،800
كوت ديفوار	450
الغابون	450
النيجر	450
السنغال	2.300
مدغشقر	2.000
أخرى	550
1994	*** 8500**
تشاد	
جيبوتي	
كوت ديفوار	
الغابون	
السنغال	
جمهورية أفريقيا الوسطى	
2008	**7.055**
تشاد	**945**
جيبوتي	**2900**
كوت ديفوار	**930**
الغابون	**900**
السنغال	**1.150**
جمهورية أفريقيا الوسطى	**230**
**** 2009**	**5.580**
جيبوتي	**2900**
الغابون	**980**
السنغال	**1200**
الإمارات العربية المتحدة	**500**
2014	**5415**
تشاد	**1.070**
جيبوتي	**1.900**
كوت ديفوار	**450**
الغابون	**900**
السنغال	**350**
الإمارات العربية المتحدة	**745**

*أكثر من 1300 مستشار عسكري

**تسجيل وجود قوات فقط

المصدر: معطيات مقتطفة من: روجرز، جيمس وسيمون، لويس (2009)، حالة وموقع المنشآت العسكرية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ودورها المحتمل لسياسة الأمن والدفاع الأوروبية، إدارة السياسة الخارجية السياسات، بروكسيل، الصفحات 12-13؛ ديغانغ، سان، زوبير، يحي (2011)، خفر الفناء الخلفي: تحليل القواعد العسكرية الفرنسية في أفريقيا، مجلة دراسات الشرق الأوسط والإسلام (في آسيا)، المجلد. 5، رقم 3، الصفحات 84-86؛ لجنة الدفاع الوطني والقوات المسلحة (2014) ، تقرير معلومات عن تطور النظام العسكري الفرنسي في أفريقيا ومراقبة العمليات الجارية، الجمعية الوطنية، رقم 2114، باريس، الصفحات 18-20، 26. سيراداغ، عبد الرحيم (2014)، فهم السياسة الخارجية والأمنية الفرنسية تجاه أفريقيا: البراغماتية أو الإيثار"، مجلة الدراسات الأفرو أوروبية، المجلد 3، العدد 1، ص 110.

مراجع الجزء الرابع:

مركز العقيدة وتوظيف القوات، قسم البحوث واستعراض التجارب، 2015، 50 سنة من التجارة الخارجية في أفريقيا (1954-2014)، مجموعة كاي دو ريتكس كولكسيون روشارش

كاربونو (2008)، فرنسا والإمبريالية الجديدة: السياسة الأمنية في أفريقيا جنوب الصحراء، آشجيت، بيرلينجتون.

لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والقوات المسلحة (2009)، تقرير معلومات عن العمليات الأجنبية الخاضعة لرقابة البرلمان، مجلس الشيوخ، رقم 178، باريس.

لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والقوات المسلحة (2011)، تقرير معلومات عن السياسة الأفريقية في فرنسا، مجلس الشيوخ، رقم 324، باريس.

لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والقوات المسلحة (2012)، تقرير معلومات عن مستقبل القوات النووية الفرنسية، مجلس الشيوخ، رقم 668، باريس.

لجنة الدفاع الوطني والقوات المسلحة (2014)، تقرير معلومات عن تطور الآلية العسكرية الفرنسية في أفريقيا ومتابعة العمليات الجارية، الجمعية الوطنية، العدد 2114، باريس.

شركة نافال (2016)، أول نظام فرعي من نوع بركودا سيرى النور قريبا"، مجلة البحر والبحرية، الرابط:
https://www.meretmarine.com/fr/content/dcns-signe-le-nouveau-contrat-de-mco-des-sna-francais

شركة نافال (2016)، "الصيانة: شركة نافال تباشر ثالث أعمالها المخصصة لقاعدة تولون"، البحر والبحرية، الرابط:
https://www.meretmarine.com/fr/content/maintenance-dcns-met-en-place-son-troisieme-chantier-dedie-toulon

شركة نافال (2015)، نافال توقع عقد جديد لضمان الوضع التشغيلي لغواصات الهجوم النووي الفرنسية"، البحر والبحرية، الرابط:
https://www.meretmarine.com/fr/content/dcns-signe-le-nouveau-contrat-de-mco-des-sna-francais

نافال (2013)، في موقع صيانة غواصات لافايات، البحر والبحرية، الرابط:
https://www.google.com/search?q=Sur+le+chantier+d%E2%80%99entretien+des+La+Fayette&oq=Sur+le+chantier+d%E2%80%99entretien+des+La+Fayette&aqs=chrome..69i57j69i60.630j0j4&sourceid=chrome&ie=UTF-8

ديغانغ، سان، زوبير، يحي (2011)، خفر الفناء الخلفي: تحليل القواعد العسكرية الفرنسية في أفريقيا، مجلة دراسات الشرق الأوسط والإسلام (في آسيا)، المجلد 5، رقم 3، الصفحات 84-104.

غويا، ميشيل (2013)، حرب الثلاثة أشهر: توجه التدخل الفرنسي في مالي، السياسة الخارجية، 2، الصفحات 157-168.

غريفين، كريستوفر (2015)، عملية بارخان وبوكو حرام: العملية الفرنسية لمكافحة الإرهاب والتعاون العسكري في منطقة الساحل، تراندز للبحوث والاستشارات، أبوظبي.

جاكيت، بيرنارد وإيمون نودان، جينيفييف (2010)، "إيل لونغ: الجزيرة شبه السرية"، كولز بلو، رقم 2960، الصفحات 10-20.

البحرية الفرنسية (2015)، "لاميتيست يعود إلى تولون بعد خمسة أشهر من الانتشار في المحيط الهندي"، البحر والبحرية، الرابط: https://www.meretmarine.com/fr/content/lamethyste-rentre-toulon-apres-5-mois-de-deploiement-en-ocean-indien

البحرية الفرنسية (2013)، "تولون: أشغال كبرى من أجل إيواء فرقاطة فريم"، البحر والبحرية، الرابط: https://www.meretmarine.com/fr/content/toulon-un-grand-chantier-pour-accueillir-les-fremm

وزارة الدفاع (2010) الخريطة العسكرية. رسم خرائط جديد لحوالي 51 قاعدة دفاع، الرابط: https://es.calameo.com/books/000413241d100eb65921

وزارة الدفاع (2016)، عملية بارخان، مجلد صحفي. يوليو 2016، الرابط: https://www.defense.gouv.fr/operations/barkhane/dossier-de-presentation/operation-barkhane

وزارة الدفاع (2016)، عملية سانغاري، مجلد صحفي. يوليو 2016، الرابط: https://www.defense.gouv.fr/operations/actualites2/dossier-de-presse-sangaris-de-l-intervention-en-urgence-a-l-appui-a-la-communaute-internationale

العلاقات الفرنسية مع أفريقيا جنوب الصحراء تحت قيادة الرئيس ساركوزي، معهد جنوب أفريقيا للشؤون الدولية، ورقة عرضية رقم 107، جوهانسبرج.

مونو ، ألان (2015)، "القوة الردعية: فرانسوا هولاند يشرح رؤيته ويتحدث عن الترسانة الفرنسية"، البحر والبحرية، الرابط: https://www.meretmarine.com/fr/content/dissuasion-f-hollande-detaille-sa-vision-et-larsenal-francais

كيلي، بول، نوتان، بيرنار، وكولين، جان ماري (2013)، أوقفوا القنبلة، لا ريشارش ميدي،

روجيرز، جايمس وسيمون، لويس (2009)، وضع وموقع المنشآت العسكرية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ودورها المحتمل بالنسبة للأوروبيين.

سياسة الأمن والدفاع، إدارة السياسات الخارجية، بروكسيل.

سيراداغ، عبد الرحيم (2014)، فهم السياسة الخارجية والأمنية الفرنسية تجاه أفريقيا: البراغماتية أو الإيثار"، مجلة الدراسات الأفرو أوروبية، المجلد 3، العدد 1، صفحات 100-122.

فين، جان لويس، (2016)، "لانجدوك: فرقاطة جديدة للبحرية الفرنسية"، البحر والبحرية، الرابط: https://www.meretmarine.com/fr/content/languedoc-une-nouvelle-fregate-pour-la-marine-nationale

فين، جان لويس، (2015)، "نافال تحدث ثورة صغيرة"، البحر والبحرية، الرابط: https://www.meretmarine.com/fr/node/134484

فين، جان لويس، (2014)، "قواعد صيانة فرقاطة براكودا، القرار لا زال مؤجلا"، البحر والبحرية، الرابط: https://www.sortirdunucleaire.org/Base-d-entretien-des-Barracuda

كتاب مختلفين. (2012)، "بريست: قصة البحرية الفرنسية"، كولز بلو، رقم 2996.

الجزء الخامس

يعد هذا الجزء الخامس من سلسلة من التحليلات التي درست القيمة الاستراتيجية للقواعد العسكرية الرئيسية في العالم. هذا الجزء يحلل أهمية كل من:

- **الميناء العسكري بطرطوس**
- **القاعدة الجوية حميميم (سوريا)**
- **القاعدة الأمريكية معسكر ليمونيه في جيبوتي**
- **القاعدة التابعة للبحرية الصينية في جيبوتي.**

طرطوس (سوريا)

تقع مدينة طرطوس السورية على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، على بعد 78 كيلومتراً من حمص، و158 كيلومترا من دمشق، و25 كيلومترا من الحدود اللبنانية.

وقد أثار هذا الجيب اهتمام موسكو خلال ستينات القرن الماضي. إذ أن موقعها في شرق البحر الأبيض المتوسط يسهل على الاتحاد السوفيتي الحفاظ على وجوده في هذه المياه الساخنة دون الحاجة إلى التنقل بشكل دائم عبر مضيق البوسفور والدردنيل نحو سيفاستوبول أو عبور بحر إيجه، التي تسيطر عليها دولاً أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن روسيا تنتفع بهذه التسهيلات بالاستعانة بقواعد الإسكندرية ومرسى مطروح، فضلاً عن إمكانية استعمال المنشآت الليبية والجزائرية. وتسمح قاعدة طرطوس للاتحاد السوفيتي أيضا بتعزيز المراقبة على الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي (خاصة لمراقبة التحركات التركية واليونانية)، وتزويد أسطول البحر الأسود الروسي بنقطة تزوّد بالوقود وصيانة السفن السوفيتية، وأيضاً نقطة استراحة لطواقمها.

على الرغم من أن موسكو قد استأجرت جزءاً من الميناء التجاري بطرطوس خلال سنة 1971، إلا أنها لم تبدأ بالعمل في القاعدة إلا بحلول سنة 1977 بالتزامن مع الانسحاب السوفيتي من الإسكندرية ومرسى مطروح بناء على طلب من مصر. وخلال ذلك الوقت، نُقلت المرافق والسفن المنتشرة هناك إلى طرطوس لتشكل الشعبة 229 للدعم البحري والنهري. وبعد سبع سنوات اكتسب الميناء العسكري صفة نقطة إمداد تقني؛ الوضع الذي استمر إلى غاية الوقت الراهن على الرغم من رغبة بوتين في تحويل هذه النقطة إلى قاعدة بحرية.

منذ سنة 1984 إلى غاية نهاية الحرب الباردة، تحولت طرطوس إلى منشأة للخدمات اللوجستية المتقدمة التابعة للأسطول الخامس الروسي. وتتكون هذه المنشأة من وحدات تابعة لأسطول بحر البلطيق، وأسطول بحر الشمال، وأسطول البحر الأسود. وكانت هذه المنشأة، التي جرى حلها خلال سنة 1992، تقوم بدوريات في البحر المتوسط لمراقبة تحركات القوات البحرية لحلف شمال الأطلسي والأسطول السادس الأمريكي. ومع ذلك، منذ زوال الاتحاد السوفياتي إلى بداية الحرب الأهلية السورية، شهد مرفأ طرطوس العسكري نوعاً من الركود التدريجي. ودون أية نشاطات، أو صيانة أو استثمار لتحديث البنية التحتية، أبقت هذه المنشأة فقط واحداً من أحواضها الثلاثة في وضع التشغيل، أما وجود المسؤولين الروس فقد كان ضئيلاً، فضلاً عن افتقار المخازن للمواد الاحتياطية اللازمة.

بدأ هذا الوضع في التغيّر منذ سنة 2009، عندما اتخذت موسكو من قاعدة طرطوس نقطة لوجستية خاصة بالوحدات المشاركة في عمليات مكافحة القرصنة والتي أطلقت في منطقة القرن الأفريقي. ومع ذلك، بدأ التغيير يتبلور خلال سنة 2011. واستجابة للأهمية الاستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط، ورداً على تزايد وجود الحلفاء (خاصة بعد قرار نشر أربع مدمرات من الفئة أرليه بورك في قاعدة روتا الأمريكية بهدف دعم قوة الدرع المضاد للصواريخ)، وأيضا تماشياً مع التغييرات الجيوسياسية التي من المتوقع أن تحدث على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط في ظل ثورات الربيع العربي؛ كونت موسكو فرقة عمل من أجل المتوسط. وتعتمد هذه القوة على أسطول البحر الأسود، وتشبه إلى حد كبير الأسطول السوفيتي الخامس (على الرغم من أنها تضم نصف عدد القوات التي كانت مكونة للأسطول السوفيتي). وقد بدأت فرقة العمل من أجل المتوسط بالإبحار بشكل مستمر في شرق البحر الأبيض المتوسط منذ سنة 2013.

تقدم فرقة العمل من أجل المتوسط الدعم لسفينة الاستطلاع بريازوفي، التي تعمل خارج هذه الفرقة من أجل مراقبة الوضع في سوريا. وفي بداية الأمر، كانت مكونة من 12 سفينة، إلا أن هذا الرقم ارتفع إلى حدود 15 سفينة من بينها فرقاطات جديدة من فئة أدميرال جريجوروفيتش، ومدمرة قديمة من فئة كاشين، وغواصة تعمل بالديزل والكهرباء من طراز كيلو، وسفينة إنزال ضخمة من فئة روبوشا، حوضي سفن نقل برمائي من فئة تابير، والعديد من كاسحات الألغام وسفن الدعم الأخرى. وتتخذ هذه القوة من طرطوس نقطة لوجيستية.

وفق هذه المعطيات، ليس من المستغرب أن يدرس بوتين إمكانية إنشاء نوع من المنشآت في بعض البلدان على غرار الجبل الأسود واليونان وقبرص، والتي يمكن أن تذهب إلى ما هو أبعد من الاتفاقات التي تسهل عملية توقف السفن الروسية في ليماسول (قبرص)، ولا فاليتا (مالطا)، وبيرايوس (اليونان). وبهذا الشكل، ستتمكن روسيا من زيادة وجودها، وتأثيرها، وهيبتها في المنطقة.

في الوقت الراهن، تحتضن طرطوس الميناء الروسي الوحيد خارج الحدود السوفيتية بعد الانسحاب من قاعدة كام رانه الفيتنامية خلال سنة 2000. ويقع الميناء العسكري الروسي على الواجهة الشمالية لميناء طرطوس التجاري، كما يفصله سور بسيط عن المنشآت المدنية. ويزوّد بأربعة أرصفة بحرية (اثنان من الخرسانة واثنان عائمان)، يبلغ طولها 100 متر من الطول، قادرة على إيواء العديد من السفن من الحجم الصغير. من جهة أخرى، يبلغ طول حوض السفن حوالي 500 متر، الذي جرى تقسيمه إلى منطقة رئيسية بطول 400 متر وأخرى ثانوية على الحدود مع الميناء المدني. ويمكن للميناء إيواء كامل السفن التابعة للأسطول الروسي باستثناء حاملة الطائرات الوحيدة في البلاد، وهي الأميرال كوزنيتسوف، التي يبلغ طولها 350 متراً وبارتفاع يصل إلى حدود 11 متراً. ويجب على الأميرال

كوزنيتسوف أن ترسو خارج الميناء (على الرغم من أنها من المحتمل أن ترسو في نهاية المطاف في الميناء التجاري). وتسمح خدمات الدعم بإعادة التزود بالمياه والأغذية والوقود لصالح السفن الراسية. وتشمل هذه الخدمات أيضا حوضاً جافاً من أجل إصلاح السفن الصغيرة، إلى جانب عدة ورشات عمل ومستودعات، ومنطقة لوضع المواد المدرفلة ومنطقة أخرى للاستخدامات المتعددة.

مع ذلك، تشير العديد من العلامات إلى أن طرطوس تفتقر إلى القدرة على صيانة السفن الراسية فيها، حيث أنه يشرف على عملية الصيانة بعض ورش السفن المتمركزة في سيفاستوبول والتي نشرت في هذا الميناء السوري بشكل متقطع.

وفي الوقت الراهن، لا تضم طرطوس أي مركز قيادة وتحكم لتوجيه العمليات البحرية أو الجوية أو العمليات المشتركة في المنطقة. في الآن ذاته، تفتقر إلى المباني الإدارية من أجل إيواء عناصر الأركان العامة، أو مستوصف لتقديم خدمات صحية، وحتى إلى الثكنات المخصصة لاستراحة باقي الطواقم. وعلى الرغم من عدم تزويد الميناء بهذه البنى التحتية، إلا أن مدينة طرطوس تقدم خدمات صحية، و إدارية، وفندقية، وترفيهية كافية من أجل ضمان رفاهية الطواقم الروسية خلال عملية الانتشار الروسي المحتمل في المنطقة.

عموماً، حفزت القيمة الاستراتيجية للحفاظ على قاعدة في البحر الأبيض المتوسط الرئيس بوتين للتفاوض مع الأسد حول توسيع وتحسين المنشآت العسكرية في طرطوس. وبالتزامن مع تصاعد وتيرة التوتر في المنطقة، شرعت موسكو في تجريف وتجديد الميناء وأشرفت على أعمال الصيانة اللازمة في البنية التحتية بطرطوس. وتمثل الهدف من هذه الأعمال في تحسين القدرة التشغيلية للميناء العسكري. ونهاية سنة 2016، نشرت موسكو بطارية الصواريخ أس-300 من أجل تعزيز التغطية المضادة للطائرات التي يقدمها الطراد فاريغ للمجموعة الجوية الروسية المتمركزة في اللاذقية.

بمدى يصل إلى 150 كيلومتر، يمكن لهذا النظام أن يكون الخطوة الأولى لإنشاء منطقة "عدم الوصول/منطقة الحرمان" (التي تعرف باسم A2/AD)، التي-إلى جانب أنظمة أس 400 في قاعدة حميميم المجاورة والدفاعات الجوية السورية- تتوسع إلى غاية الأراضي الإسرائيلية، التي توجد على بعد أقل من 250 كيلومترا من طرطوس.

أخيراً، في كانون الثاني/ يناير من سنة 2017، وقعت دمشق وموسكو اتفاقاً، الذي يمتد على فترة مبدئية مدتها 49 سنوات وقابلة للتجديد لفترات تصل إلى مدة تقدر بحوالي 25 سنة، ويسمح لروسيا بتوسيع الميناء عبر إعادة بناء أو هدم المباني داخل محيط القاعدة، وأيضاً بناء منصات قبالة البحر. وبموجب هذا الاتفاق أيضاً تعتبر روسيا الجهة المسؤولة عن السلامة البحرية والجوية للميناء، في حين تتكفل

سوريا بمسؤولية السلامة البرية. ووفقاً لهذا العقد، يمكن لروسيا إيواء ما يصل إلى 11 سفينة بشكل دائم، بما في ذلك طرادات نووية من طراز كيروف أو غواصات نووية هجومية؛ بشرط أن تتوافق مع تدابير السلامة النووية والبيئية المعمول بها.

في وقت سابق، أعلنت موسكو عن بدء عميلة إصلاح الميناء، التي ستنتهي بعد خمس سنوات من بدئها والتي من شأنها أن تزيد بشكل ملحوظ من قدرات هذه المنشآت. في هذا المعنى، لا يستبعد أن يكون الهدف النهائي من هذه الأعمال متمثلاً في إنشاء البنى التحتية اللازمة من أجل تحويل هذه المنشأة اللوجيستية إلى قاعدة بحرية دائمة تتوفر فيها كل وسائل الراحة للطواقم المنتشرة وقادرة على إيواء السفن الهجومية البرمائية الحديثة (على غرار حاملة المروحيات ميسترال التي من المنتظر أن تتحول إلى السفينة الرائدة في أسطول البحر الأسود)، أو حاملة الطائرات الأميرال كوزنيتسوف، على حد السواء ومثلما هو متوقع.

على الرغم من أنه خلال سنة 2016 أعلنت موسكو عن سحب قواتها بحجة أن تدخلها كان بهدف دحر تنظيم الدولة، إلا أن هذه العملية ساعدت على دعم النظام السوري بشكل مخفي نوعا ما. وقد أدى التدخل الروسي في سوريا إلى قطع الإمدادات وطرق التزود أمام المتمردين، ومصادرة أراضي من المتمردين والجماعات الإرهابية، وتسهيل انتصار الأسد في العديد من المناسبات، وجعل استمراريته في الحكم أمرا ممكنا؛ الأمر الذي يعود بالنفع على المصلحة الوطنية الروسية. من ناحية أخرى يستجيب الانسحاب الروسي من سوريا إلى أسباب اقتصادية وتشغيلية وأخرى متعلقة باستنزاف الموارد الروسية.

في الآن ذاته، كان التدخل الروسي أول عملية عسكرية تؤديها الفيدرالية الروسية خارج نطاق الأراضي السوفيتية السابقة، وفرصة تظهر خلالها قوتها العسكرية للعالم. كما استخدمت روسيا هذه العمليات من أجل اختبار موادها العسكرية واستعمالها بمثابة نافذة للترويج لأسلحتها من أجل احتمال بيعها في الخارج. في هذا المعنى، لم تتحول طرطوس فقط إلى النقطة الرئيسية التي تستقبل المعدات (الدبابات والمدفعيات والمركبات والمروحيات والذخيرة وقطع الغيار والإمدادات) المستخدمة من قبل قوة التدخل السريع الروسية في الصراع السوري أو التي يزوّد بها الأسد؛ وإنما أصبحت أيضا قاعدة لوجستية ذات أهمية وخاصة بالسفن المنتشرة في الساحل السوري.

في الوقت الراهن، أصبح مستقبل النظام البعثي، نظام الأسد، مضمونا، كما أن الوجود العسكري الروسي في طرطوس مؤمن عليه. وفي هذا الصدد، يبدو اتفاق التنازل والتوسع في الميناء، والدعم الروسي لسوريا، واعتبار الإرهاب بمثابة تهديد للأمن الوطني السوري، وأيضا إصرار بوتين على وقف التوسع الإرهابي خارج الحدود السورية، أو التزام موسكو بتدريب الجيش السوري؛ من المبررات المقنعة والأسباب القوية التي تدعم مستقبل كل من الأسد وروسيا في طرطوس. لكن،

من الممكن أنه توجد أسباب أخرى ذات طابع سياسي واستراتيجي التي يجب إيلائها أكثر أهمية. وعموما، تعتبر قاعدة طرطوس، ونظيرتها الجوية بحميميم، البنية التحتية البحرية الوحيدة لموسكو خارج الحدود الروسية.

عموماً، يمكّن موقع طرطوس مستأجرتها موسكو من امتلاك ميناء في المياه الساخنة بعيدا عن البحر الأسود المغلق، ويتيح لها إسقاط قوتها في مياه كل من البحر المتوسط أو الأحمر، وأيضا في المحيط الأطلسي (عبر مضيق جبل طارق)، والبحر الهندي (عبر قناة السويس). وتساعد هذه النقطة الاستراتيجية المركزية على زيادة الوجود الروسي في الشرق الأوسط، وهدم الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي، وأيضا تقويض القيادة الأمريكية التي تتعرض للانتقاد على نحو متزايد في المنطقة، هذا فضلا عن التمكن من إسقاط قوتها العسكرية.

من ناحية أخرى، يمكن للمجموعة طرطوس- حميميم أن تُدعم بالدفاعات الجوية المضادة للطائرات من أجل إنشاء منطقة "عدم الوصول/منطقة الحرمان" تشمل قطاعات مختلفة تغطي أجزاء من المجال الجوي السوري واللبناني والإسرائيلي والأردني والتركي والقبرصي؛ وهو ما من شأنه أن يضعف التفوق الجوي والقدرة على التحرك التي كانت تحتكرها إسرائيل في المنطقة. وفي المستقبل، يمكن أن تعمل طرطوس أيضا على رصد أنشطة قوات حلف شمال الأطلسي في شرق المتوسط، والتحركات البحرية الإسرائيلية، وفي قاعدة إنجرليك الجوية، الواقعة على التراب التركي على بعد 500 كيلومتر من هذا الميناء. وفي الختام، على الرغم من أن قاعدة طرطوس لها أهداف عسكرية بحتة، تساهم القاعدة أيضا في دعم النشاطات الاقتصادية وذلك عبر الاستفادة من الطريق التجارية للبحر الأبيض المتوسط. وتعد أيضا نقطة تساعد على إجلاء المواطنين الروس في حال نشوب أزمة في البلاد، وهي أيضا قاعدة مركزية لأنشطة مكافحة القرصنة في القرن الأفريقي. وفي جميع الأحوال، من المحتمل أن تتحول طرطوس خلال السنوات المقبلة إلى ركيزة ودعامة مهمة للقوة الروسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

قاعدة حميميم (سوريا)

توجد قاعدة حميميم على بعد 20 كيلومتراً من الجنوب الشرقي لمدينة اللاذقية الساحلية وعلى بعد 60 كيلومترا من شمال ميناء طرطوس. وقد بنيت القاعدة خلال منتصف سنة 2015 إلى جانب مطار باسل الأسد لتكون بمثابة مركز عمليات روسي لدعم حكومة الأسد في حربه. وقد اكتشف وجود هذه القاعدة على يد الولايات المتحدة الأمريكية بعد أشهر من بنائها. وبدأت موسكو بالعمل انطلاقاً من هذه القاعدة الجوية منذ شهر أيلول/ سبتمبر من 2015، وذلك بعد إتمام طلب رسمي وجهه الأسد لبوتين من أجل إرسال قوات لمحاربة تنظيم الدولة.

بعد سنة، إلى جانب الطائرات المخصصة لدعم الأسد، بدأت موسكو بنشر طائرات استطلاع بحري من طراز تي يو 142 بير في حميميم من أجل دعم أعمال مكافحة القراصنة في المحيط الهندي، وأيضا بهدف القيام بدوريات في غرب البحر الأبيض المتوسط. وخلال شهر كانون الثاني/ يناير من سنة 2017، أشهر بعد قرار بوتين الانسحاب من سوريا، وافق البلدان على التنازل عن قاعدة حميميم وميناء طرطوس العسكري خلال 49 سنة القادمة وهي مدة قابلة للتمديد لفترات تصل إلى حوالي 25 سنة إلى أجل غير مسمى. وبعد نصف سنة من هذا التاريخ، صادق المجلس التشريعي الروسي على هذه المعاهدة؛ بحيث تكون موسكو مسؤولة عن الدفاع الجوي والأمن والعدالة العسكرية داخل حميميم، في حين يكون الجيش السوري المسؤول عن حماية محيط القاعدة من أي تهديد خارجي.

تقع قاعدة حميميم بالقرب من مطار باسل الأسد الدولي، الذي تتشارك معه العديد من المنشآت. كما بقيت القاعدة في وضع تشغيلي وبشكل كامل على الرغم من افتقارها للعديد من خدمات الدعم. وقد زودت القاعدة بمدرج هبوط يبلغ طوله 2797 مترا-والذي بني بالتوازي مع المدرج الموجود سابقا، والذي جرى توسيعه أيضا-، فضلا عن أماكن وقوف شاسعة. ويوجد في القاعدة كذلك برج مراقبة، والعديد من المخازن، ومرائب طائرات، فضلا عن العديد من الورشات. على الرغم من الخدمات الأخرى مؤقتة (بما في ذلك السكن، والطعام، ومستوصف، ومساحات ترفيه مخصصة للجنود الموجودين في القاعدة، ومطابخ ميدانية، ومراكز اتصالات أو غيرها)، إلا أن موسكو تعمل على تعزيز مرافق القاعدة.

في هذا المعنى، بالإضافة إلى خطة لبناء العديد من الثكنات والمباني الإدارية ومستشفى دائم لتحسين الظروف المعيشية في القاعدة، سجل تزايد عدد مناطق إيقاف الطائرات من أجل تسهيل عمليات الشحن والتنزيل. بالإضافة إلى ذلك، شهدت القاعدة وضع تلال اصطناعية بهدف حماية الطائرات من هجمات المورتر. وبالمثل، أُنشئت أنظمة قيادة وتحكم واتصالات متقدمة لتسهيل إجراء عمليات مشتركة-موحدة، كما نشرت وحدات استخبارات الإشارات التي تشرف على تشغيلها الوحدة السادسة التابعة لمديرية الاستخبارات العسكرية الروسية.

فضلا عن ذلك، نشر نظام بانتسير للدفاع الجوي قصير المدى من أجل حماية القاعدة، وآخر طويل المدى أس-400 من أجل حماية الطائرات الروسية التي تعمل في سوريا.

في الواقع، كان نشر بطارية صاروخية مضادة للطائرات من طراز أس-400، الذي كان نتيجة لإسقاط طائرة الهجوم الأرضي من طراز سو-24 فينسير على يد القوات التركية في تشرين الثاني/ نوفمبر من سنة 2015؛ موضوع خلافات سياسية قوية. وبمدى يصل إلى 400 كيلومتر، وقدرة على تغطية جزء من المجال الجوي الإسرائيلي، يمكن لهذه الصواريخ أن تشكل الطبقة الخارجية لمنطقة "عدم الوصول/منطقة الحرمان" الناشئة، التي تتكون من صواريخ أس-300 المنتشرة في ميناء طرطوس والأنظمة المضادة للطائرات التي ركزت في القاعدة؛ والتي تغطي جزءا مهما من شرق البحر الأبيض المتوسط.

في الوقت الراهن، تسمح منشآت حميميم بإيواء وتشغيل حوالي 50 طائرة، بما في ذلك طائرات الشحن الاستراتيجي إن 124 روسلان، وطائرات أل 76 كانديد، التي شوهدت لعدة مرات وهي بصدد تنزيل المعدات، ومواد احتياطية، وقوات ومركبات.

بالإضافة إلى ذلك، لوحظ وجود طائرة استطلاع بحري تي يو 142 بير، التي استخدمت من أجل القيام بدوريات في المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط. كما شوهدت طائرات تي يو 214 أر للاستخبارات الإلكترونية والإشارات وهي بصدد مراقبة الاتصالات. وليس من المستبعد أن تتمركز عديد الطائرات في اللاذقية من أجل تعزيز قدرات المراقبة الروسية. بالإضافة إلى ذلك، اتخذ من القاعدة أيضا واجهة لعرض مروحيات الهجوم من طراز أم أي-28 هافوك، وكيو آي-52 هوكوم. وبسبب الحوادث التي لحقت بالجناح الجوي لحاملة الطائرات الأميرال كوزنيتسوف، نشرت في هذه القاعدة حوالي 10 طائرات مقاتلة من طراز ميغ 29 فولكروم وأس يو-33 فلانكر التابعة للقوات المسلحة الروسية.

ومن بين المركبات التي يتم التحكم فيها عن بعد والتي يتراوح عددها بين 70 أو 80 طائرة- غالبيتها من طائرات من دون طيار صغيرة من طراز أورلان-10- والتي تستعملها القوات الجوية الروسية في مهام الاستطلاع ومراقبة أضرار الهجمات؛ يشكّل حوالي 30 منها وخاصة طائرات القتال من أصناف متنوعة- أس يو-24 فانسر، وأس يو-25 فورغفوت، وأس يو-30 فلانكر وأس يو-34 فول باك- رأس الحربة للقوة الاستطلاعية الروسية في سوريا. في الآن ذاته، أصبحت قاعد حميميم مركز عمليات لحوالي 30 طائرة مروحية قتالية من طراز أم أي-24 هند ومروحيات دعم أم أي-8 هيب من هذه المجموعة المذكورة. وأخيرا، من المهم الإشارة إلى على الرغم من الاتفاقيات الموقعة في كانون الثاني/ يناير الماضي، والتي تنص على أن الحماية الخارجية للقاعدة هي من مسؤوليات الجيش السوري، إلا أنه سبق لروسيا أن نشرت عدة دبابات من طراز تي-90، ومركبات مدرعة من فئة بي تي أر-82،

ومدفعيات مئات من مشاة البحرية، والتي لم يتم سحبها بالكامل إلى غاية هذا الوقت.

على الرغم من إعلان روسيا في وقت سابق سحب قواتها بحجة أن تدخلها كان بهدف دحض تنظيم الدولة عسكريا، إلا أنه من المؤكد أن هذه العملية قد ساعدت على دعم النظام السوري-بشكل مخفي نوعا ما. وقد أدى التدخل الروسي في سوريا إلى قطع الإمدادات وطرق التزود على المتمردين، ومصادرة أراضي من المتمردين والجماعات الإرهابية، وتسهيل انتصار الأسد في العديد من المناسبات، وجعل استمراريته في الحكم أمرا ممكنا؛ الأمر الذي يعود بالنفع على المصلحة الوطنية الروسية. من ناحية أخرى يستجيب الانسحاب الروسي من سوريا إلى أسباب اقتصادية وتشغيلية وأخرى متعلقة باستنزاف الموارد الروسية. في الآن ذاته، كان التدخل الروسي أول عملية عسكرية تؤديها الفيدرالية الروسية خارج نطاق الأراضي السوفيتية السابقة، ومناسبة تظهر خلالها قوتها العسكرية للعالم. كما استخدمت روسيا هذه العمليات من أجل اختبار موادها العسكرية (طائرات أس يو-34 أو أس يو-35 أو مروحيات أم أي-28 أو كيو آي-52)، واستعمالها بمثابة نافذة للترويج لأسلحتها من أجل احتمال بيعها في الخارج.

مع ذلك، أدت آلاف العمليات القتالية التي تطلق من حميميم إلى إجهاد القدرات اللوجستية، فضلا عن تقويض القدرات التشغيلية، وتقليص القدرة على التوافر، وتفريغ الخزائن وأيضا إضعاف أفراد الطواقم. وفي جميع الأحوال، يبدو الوجود العسكري الروسي في اللاذقية أمرا مضمونا على المدى الطويل. وفي هذا الصدد، يبدو اتفاق التنازل عن قاعدة حميميم، والدعم الروسي لسوريا، واعتبار الإرهاب بمثابة تهديد للأمن الوطني السوري، وأيضا إصرار بوتين على وقف التوسع الإرهابي خارج الحدود السورية، أو التزام موسكو بتدريب الجيش السوري؛ من المبررات المقنعة لبقاء روسيا في اللاذقية.

لكن، من الممكن أن هناك أسباب جيوستراتيجية تكتسي أهمية أكثر من المبررات السابق ذكرها. وعلى وجه الخصوص، تعد حميميم-ونظيرتها البحرية طرطوس- القاعدة الجوية الروسية الأولى التي تركزها خارج حدودها. كما أن موقعها الجغرافي-حيث أنها تقع على بعد ألف كيلومتر من المجال الروسي وعلى ضفاف البحر الأبيض المتوسط- لا يمكن موسكو فقط من امتلاك قاعدة متقدمة في منطقة الشرق الأوسط من أجل التأثير سياسية في المنطقة وتقويض القيادة الأمريكية التي تتعرض للمساءلة على نحو متزايد في المنطقة (خاصة بعد اتباع أوباما استراتيجية سحب القوات من الشرق الأوسط، والتي تلتها سياسة اللامبالاة من قبل ترامب)؛ بل أنها تساعد موسكو أيضا على نشر نفوذها وقوتها العسكرية.

في الإجمال، يمكن للمجموعة طرطوس-حميميم الاستناد على الدفاعات المضادة للطائرات من أجل إنشاء منطقة "عدم الوصول/منطقة الحرمان" تشمل قطاعات

مختلفة تغطي أجزاء من المجال الجوي السوري واللبناني والإسرائيلي والأردني والتركي والقبرصي؛ وهو ما من شأنه أن يضعف التفوق الجوي والقدرة على التحرك التي كانت تحتكرها إسرائيل في المنطقة.

على الرغم من أنه ما زال من المبكر استنتاج خلاصات في الغرض، إلا أنه من المهم الإشارة إلى أن سنة 2015 شهدت إنشاء روسيا وإسرائيل خط مباشر من أجل تبادل المعلومات حول العمليات الجوية التي سيقوم بها البلدان بهدف تجنب حوادث جوية في جنوب سوريا.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تسمح قاعدة حميميم بتوفير التغطية الجوية اللازمة للسفن الروسية الراسية في طرطوس وفرقة العمل المنتشرة في شرق البحر المتوسط للعمل في المنطقة بأمان. أخيرا، تساعد هذه القاعدة الجوية أيضا على النشر المتقدم لطائرات الاستطلاع والاستخبارات لضمان نجاح تغطية منطقة الشرق الأوسط وغرب البحر الأبيض المتوسط. وفي هذا المعنى، من الممكن جدا أن روسيا تحاول الحصول على اتفاقات تنازل وتخلي عن قواعد- على غرار الاتفاق المحتمل مع إيران من أجل التمركز في قاعدة همدان الجوية بشكل دائم، التي تستخدمها موسكو أيضا، من أجل محاولة دعم مطالباتها المتزايدة في سياق سياستها الخارجية وتحقيق أهدافها في سوريا.

قاعدة معسكر ليمونيه (في جيبوتي)

تقع قاعدة ليمونيه في منطقة أمبولي، على بعد بعض الكيلومترات من عاصمة جيبوتي، وعلى الحدود مع المطار الدولي للبلاد ومع قاعدة قوات الدفاع الذاتي اليابانية (مفرزة صغيرة من 180 جنديا وعدة طائرات دورية بحرية). وتعد هذه القاعدة العسكرية الدائمة الوحيدة التابعة للولايات المتحدة والواقعة على التراب الأفريقي. وتدير القوات البحرية الأمريكية هذه المنشأة المشتركة، وتقدم كل وسائل القتال والدعم اللازمة من أجل قيادة عمليات مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار ومكافحة التمرد في القرن الأفريقي. وتتمركز هذه القاعدة في المرافق السابقة التابعة للفوج الخامس للقوات المشتركة الفرنسية لما وراء البحار. كما يتمركز في القاعدة قوة العمل المشتركة الموحدة للقرن الأفريقي. وقد أسست بعد هجمات 11 سبتمبر من أجل دعم عملية الحرية الدائمة في كينيا، وأثيوبيا، والسودان، والصومال، وإريتريا، واليمن. وفي بداية الأمر، ركزت قوة العمل المشتركة الموحدة للقرن الأفريقي مقرها في سفينة يو إس إس ماونت ويتني الراسية في ميناء جيبوتي. بالتوازي مع ذلك، شرعت واشنطن في التفاوض مع هذا البلد الأفريقي لاستئجار هذه القاعدة المهجورة واستخدام مرافق الميناء والمطار لمكافحة الإرهاب.

خلال سنة 2003، أصبحت قاعدة معسكر ليمونيه تعمل تحت قيادة مشاة البحرية الأمريكية. وبعد ثلاث سنوات تحولت هذه القيادة للقوات البحرية الأمريكية وأصبحت تدير هذه المنشآت التي تقع عملياتها ضمن نطاق مسؤولية القيادة المركزية الأمريكية. وخلال سنة 2007، اتفق كلا البلدان حول استئجار الولايات المتحدة الأمريكية للقاعدة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، وتوسيع القاعدة التي تقدر مساحتها بحوالي 390 متر مربع لتصبح في حدود كيلومترين مربعين، وتحسين خدمات الحماية بشكل كبير، وهو الحال أيضا بالنسبة للخدمات وصلاحية السكن داخل القاعدة. وخلال سنة 2009، أي سنة بعد أن أصبحت قاعدة ليمونيه جزءا من المنطقة التي تشرف عليها الهيئة الحديثة التي تسمى القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا؛ شهدت القاعدة عملية توسيع جديدة عبر بناء مدرج لخدمات الطائرات ومنطقة وقوف الطائرات. وتملك هذه المنطقة الجديدة القدرة على إيواء ثلاث طائرات نقل من طراز سي-130 هيركوليز أو سي-17 غلوب ماستر، وتقع على الجانب الآخر من المطار الدولي؛ وهو ما يمكن الطائرات العسكرية من تجنب استعمال المجال المدني التابع للمطار الذي تنخفض فيه درجة الحماية والبعيد عن القاعدة.

بالإضافة إلى ذلك، هيأت البنى التحتية اللازمة لاستخدام أنظمة الاستطلاع عن بعد أم كيو-1 بريداتور (إلى غاية 2015)، والطائرات الهجومية من طراز أم كيو-9 ريبر (في الوقت الراهن)، المستعملة على نطاق واسع في الصومال واليمن. وخلال سنة

2013، شهدت قاعدة معسكر ليمونيه عملية توسيع جديدة وذلك عن طريق بناء منطقتين كبيرتين لوقوف الطائرات قادرة على إيواء حوالي 50 طائرة، فضلا عن حظائر وورش عمل ومستودعات ومرافق وثكنات. وقد ساعد ذلك على تعزيز دور القاعدة لتصبح في مركز العمليات الخاصة في كامل المنطقة، خاصة وأنها تضم ألف جندي من الجيوش الثلاثة التي تعمل في القرن الأفريقي والبلدان المجاورة. وفي نهاية المطاف، حدد الشكل الأخير لمعسكر ليمونيه خلال سنة 2014 بعد إبرام اتفاقية تؤجر بموجبها الولايات المتحدة القاعدة لمدة 20 سنة قابلة للتمديد بعد إعادة التفاوض على شروط العقد بسعر 70 مليون دولار سنويا، وبالتالي مضاعفة تكلفة الإيجار السابقة.

عموما، بطول يعادل أربعة كيلومتر مربع، تستقبل القاعدة ما بين ثلاثة وأربعة آلاف أمريكي من بينهم عناصر الجيوش الثلاث، وعسكريين بعقود خاصة، وأشخاص مدنيين (كثير منهم محللين تابعين لوكالة المخابرات المركزية). ولأسباب أمنية، يلتزم جميع هؤلاء الأفراد بالبقاء في مرافق القاعدة التي تزود بالعديد من وسائل الراحة (متاجر، قاعة رياضة، مقاهي، مسبح). وإلى جانب هذا العدد من الأشخاص، يضاف حوالي ألف عامل محلي وآخرين من بلدان ثالثة الذين يقدمون خدماتهم للقاعدة.

في الوقت الراهن، بالإضافة إلى قوة العمل المشتركة الموحدة للقرن الأفريقي من أجل مكافحة الإرهاب، وتعزيز الاستقرار ودعم بناء القدرات المحلية في هذه المنطقة، يتمركز في القاعدة 23 وحدة؛ من بينها يبرز مقر القيادة العامة لقوة العمل المشتركة الموحدة في القرن الأفريقي، التي تقود ألف جندي من الجيوش الثلاثة- بما في ذلك المجموعة العاشرة من قوة "سيل" الأمريكية- التي تنفذ عمليات علنية أو سرية في جميع أنحاء المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، يوجد ما بين ست و12 مركز قيادة ومراقبة للطائرات من دون طيار، التي تغطي المنطقة الواقعة بين القرن الأفريقي وليبيا ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك انطلاقا من مطاراتها التي تقع في المناطق النائية من القارة الأفريقية. وفي هذه المراكز، يوجد مئات من أعضاء وكالة المخابرات المركزية والقوات الجوية؛ من بينهم محللين استخبارات، وميكانيكيين ومعالجي صور.

لكن منذ سنة 2013، لم يعد أي نظام تحكم عن بعد يشتغل مباشرة انطلاقا من قاعدة ليمونيه. بناء على طلب من الحكومة جيبوتي، وخشية أن تؤثر وظائف الطائرات من دون طيار بالقرب من المطار التجاري على الحركة الجوية، نقلت الولايات المتحدة طائرات دون طيار المتمركزة هناك- من بينها 10 طائرات دون طيار من طراز أم كيو-1 بريداتور وست طائرات دون طيار من طراز أم كيو-9 ريبر- إلى مطار شابيلاي الذي يبعد 13 كيلومترا عن مطار ليمونيه.

في الوقت الراهن، باستثناء طائرات بريداتور الإيطالية المنتشرة في هذه القاعدة لدعم عمليات مكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، لم يسجل عمل أي طائرة أمريكية من طراز أم كيو-1 في شابيلاي منذ وقف تشغيل السرب 60 للاستطلاع الاستكشافي نهاية سنة 2015. وفي قاعدة ليمونيه يوجد أيضا قوة أمنية تابعة لجهاز البحرية الذي يقدم خدمات الأمن اليومي للقاعدة. ويضاف إلى ذلك كتيبة من المهندسين البحريين للحفاظ على المرافق، ومفرزة لوجيستية المسؤولة عن نقطة التزود بالوقود في ميناء دورالیه، الذي يبعد ستة كيلومترات عن القاعدة، والذي يزود سفن الولايات المتحدة وسفن الحلفاء الذين يمرون عبر المنطقة. إلى جانب هذه المجموعة، يوجد كتيبتين-أحدهما للمشاة وآخر للقذائف المدفعية- تابعتين لجيش البر المكلفة بمهام الحماية أو التدريب أو التعاون المدني-العسكري مع القوات المحلية.

في الختام، تتكون القوة الجوية لقاعدة معسكر ليمونيه من المجموعة 449 الجوية الاستكشافية (المكونة من طائرات إتش سي-130 هيركوليز التي تتكفل بمهام البحث والإنقاذ)، والوحدة 870 الاستطلاعية الاستكشافية (المكونة من طائرة أم كيو-9 ريبر للاستطلاع والهجوم)، وأيضا مفرزة من طائرات النقل سي-17 غلوب ماستر. ويضاف إلى هذه المجموعة العديد من الطائرات المروحية الثقيلة من طراز سي إتش-53 سوبر ستاليون، والعديد من الطائرات الدورية بيه-3 أوريون والعديد من الطائرات ذات محرك مروحة توربينية مخصصة لمهام الاستخبارات.

بالإضافة إلى ذلك، تمركز في القاعدة بشكل مؤقت سرب من مقاتلات أف-15 إي ستريك إيغل من أجل دعم الحكومة اليمنية، وضرب أهداف تحددها وكالة الاستخبارات المركزية أو قيادة العمليات الخاصة خلال سنة 2011، إلى جانب سرب من مقاتلات أف-16 سي فايتينغ فالكون والعديد من طائرات التزود بالوقود كيه سي-135 ستراتوتانكر، وذلك تنبأً بأزمة ممكنة في جنوب السودان خلال سنة 2016. ويضاف إلى ذلك العديد من طائرات الاستطلاع إي بيه-3 إي أيريس II من أجل القيام بمهام استخباراتية في خليج عدن في العديد من المناسبات، إلى جانب طائرتي دورية بحرية بي-3 سي أوريون يابانيتان من أجل دعم مهام مكافحة القرصنة بين سنتي 2009 و2011. وإلى جانب هذه المجموعة، يسجل وجود العديد من الطائرات التي تعمل بتقنية المراوح القابلة لتغيير الاتجاه من طراز في-22 أوسبري تابعة لقوة العمل المشتركة الموحدة في القرن الأفريقي من أجل أداء مهام التسلل والانسحاب والإنقاذ.

تقع قاعدة ليمونيه في موقع استراتيجي في البحر الأحمر، وخليج عدن والمحيط الهندي، وقد تحولت منذ هجمات 11 سبتمبر سنة 2011 إلى الداعمة الأساسية التي يرتكز عليها الوجود العسكري الأمريكي في القارة الأفريقية. وإلى جانب كونها أول قاعدة أمريكية دائمة في القارة، والوحيدة أيضا، يوجد في القاعدة أكبر عدد من مراكز

قيادة الطائرات دون طيار التي تعمل في المنطقة، كما يتخذ منها الجزء الأكبر من قوات العمليات الخاصة مقرا له. وانطلاقا من قاعدة ليمونيه، يخطط للعمليات السرية وتتم قيادة العمليات المكافحة للإرهاب في أكثر المناطق الجغرافية سخونة، على غرار الصومال واليمن. وعلى الرغم من أن العديد من التفاصيل حول أنشطة القاعدة لا تزال سرية (مثل الأفراد الموجودين، والوحدات المخصصة، ومراكز مراقبة الطائرات دون طيار المنتشرة أو عملاء وكالة الاستخبارات المركزية النشطة)، يبدو من الواضح أن معسكر ليمونيه يلعب دورا بالغ الأهمية في الحصول على المعلومات الاستخبارية عن الجماعات الجهادية التي تعمل في القرن الأفريقي والشرق الأوسط وحتى منطقة الساحل، ومعالجة هذه المعلومات ونشرها.

بالإضافة إلى هذه المجموعة من العاملين الذي يغطون المهام الاستخباراتية، ومكافحة الإرهاب، وإدارة الأزمات، ومكافحة حركات التمرد، أو خلق كفاءات محلية في المنطقة، لا يجب السهو عن كون امتلاك منشآت تتميز بهذه الخصائص، حيث أنها تقع في مدخل خليج عدن؛ أمر يساعد على دعم العمليات الدولية لمكافحة القرصنة في القرن الأفريقي ومراقبة حركة الملاحة البحرية بين المحيط الهندي وقناة السويس، وأيضا أي تحرك أرضي أو جوي في جنوب شبه الجزيرة العربية. وإلى غاية الانتهاء بالكامل من بناء القاعدة الصينية في جيبوتي ودخولها بالكامل حيز الخدمة، ستتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من البقاء في مركز الضامن الوحيد لأمن السفن التجارية التي تبحر انطلاقا من المحيط الهندي وصولا إلى البحر الأحمر. وفي الواقع، قد يؤدي التحكم في الوصول إلى خليج عدن وعملية الدمج الضرورية "لعقد اللؤلؤ" الصيني إلى تضارب مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

قاعدة دعم جيش التحرير الشعبي (جيبوتي)

تقع القاعدة في ميناء دوراليه، على الساحل الشمالي لجيبوتي وعلى بعد بعض الكيلومترات من عاصمة البلاد. وتعتبر هذه القاعدة المنشأة العسكرية الوحيدة الدائمة التي تملكها الصين خارج أراضيها. ويطلق عليها اسم قاعدة دعم جيش التحرير الشعبي، وتعتبرها بكين بمثابة منشأة لوجيستية ومخصصة لأغراض الدعم، في حين تعتبر مصادر أخرى أن هذه المنشأة هي قاعدة لوجستية وللإخلاء السريع. وتهدف هذه البنية التحتية التابعة للبحرية الصينية إلى تقديم المساعدة العسكرية للوحدات الصينية المعنية بالعمل الإنساني في القارة الأفريقية، والتي تشرف على أعمال مكافحة القرصنة البحرية في القرن الأفريقي، وحماية القوافل التجارية العابرة نحو البحر الأحمر. بالإضافة إلى ذلك، ستسمح القاعدة بتنظيم الوجود البحري الصيني في الطرف الغربي من المحيط الهندي، وإسقاط نفوذها في القرن الأفريقي أو خليج عدن ومواصلة دعم "عقد اللؤلؤ" الصيني.

تعود جذور القاعدة إلى سنة 2008، عندما قررت بكين إنشاء في جيبوتي منشأة تقدم الدعم اللوجستي للفرقاطات الصينية التي ترافق القوافل التجارية الصينية خلال عبورها من القرن الأفريقي وخليج عدن. وبعد خمس سنوات، وتماشيا مع استراتيجية التغلغل الناعم في أفريقيا، بدأت الصين بقيادة استثمارات كبيرة في البنية التحتية والخدمات للسكان. وتقدر هذه الاستثمارات بحوالي 14 مليار دولار، وتشمل بناء ميناء تجاري، ومطارين مدنيين، وخط السكك الحديدية بين إثيوبيا وجيبوتي. وتسمح هذه الاستثمارات للصين بمضاعفة تأثيرها الدبلوماسي والسياسي في هذا البلد الأفريقي الصغير، وذلك بمجرد تعزيز الدعم لصالح نظام إسماعيل عمر جيله.

تعززت هذه الاستراتيجية بعد سنة تقريب، وذلك بموجب اتفاق وقعته حكومتا البلدين المتعلق بالأمن والدفاع الذي من شأنه أن يضمن وصول السفن الصينية إلى موانئ جيبوتي (ويجب الأخذ بعين الاعتبار أنه في ذلك الوقت كانت في جيبوتي قواعد أمريكية، وفرنسية، ويابانية، إلى جانب وجود دولي واسع لمكافحة القرصنة البحرية)؛ وذلك مقابل تقديم المساعدة العسكرية (طائرات نقل، ومركبات مدرعة، وسفن دورية أو خدمات دعم إنشاء قدرات محلية)، وأيضا بناء ميناء متعدد الأغراض على شاطئ دوراله.

بعد هذا الاتفاق، بدأ التكهن بإمكانية بناء الصين لقاعدة عسكرية في جيبوتي؛ الأمر الذي نفته بكين خلال العديد من المناسبات. وأصرت بكين على موقفها إلى غاية إعلان الحكومة الصينية في تشرين الثاني/ نوفمبر من سنة 2015 عن بناء قاعدتها الأولى-التي اعتبرتها منشأة لوجيستية ومخصصة لأغراض الدعم- خارج حدودها من أجل تلبية التزاماتها الدولية في الخارج. وقبل عدة أشهر، وافقت جيبوتي على التنازل عن الأراضي الواقعة في مدن دوراليه (على الساحل الجنوبي للخليج تاجورا) أو

أوبوك (على الساحل الشمالي) من أجل أن تتمكن الصين من بناء منشأة قادرة على إيواء عدد لا يتجاوز 10 آلاف فرد. وخلال شهر شباط/ فبراير من سنة 2016، بدأت أشغال بناء هذه القاعدة بالفعل. وخلال شهر تموز/ يوليو الماضي، وصلت مفرزة مبدئية من مائة جندي إلى القاعدة بهدف الاستيطان والبدء في استخدامه. وبعد بضعة أيام، رست في جيبوتي فرقاطتين من الفرقة 26 للقوات المرافقة للبحرية الصينية. من ناحية أخرى، افتتحت الصين أول قاعدة لها في الخارج، بتاريخ غرة آب/ أغسطس من سنة 2017-بالتزامن مع الذكرى التسعين لإنشاء جيش التحرير الشعبي الصيني.

عموما، تبلغ مساحة القاعدة الصينية في جيبوتي حوالي 500 متر مربع (على الرغم من أن صور الأقمار الصناعية تشير إلى أنها أكبر من حيث المساحة). أما تكلفتها فتقدر بحوالي 590 مليون دولار، وقدرة استيعاب في حدود 10 آلاف فرد (على الرغم من أنه ينتشر في الوقت الحالي حوالي ألف جندي فقط في هذه القاعدة). وبنيت هذه القاعدة في مدينة دوراليه الساحلية، وتعزز بإجراءات أمنية هائلة حول محيطها، كما تملك أكثر من 20 ألف متر مربع من المساحة تحت الأرض. وفي أراضي هذه القاعدة، يمكن ملاحظة 10 ثكنات وعدة حظائر وخزانات وقود ومخازن بارود. ويلاحظ أيضا مستودعات وورشات عمل ومكاتب ومبنى مركزي يمكن أن يضم برج مراقبة.

بالإضافة إلى ذلك، يوجد مهبط طائرات صغير تنطلق منه الطائرات دون طيار من طراز وينغ لونغ، المستوحاة من أنظمة ريبر الأمريكية، والتي تسمح بتغطية كامل منطقة القرن الأفريقي، وخليج عدن وجنوب شبه الجزيرة العربية. ومن المفارقات أنه على الرغم من أن قاعدة دعم جيش التحرير الشعبي هي عبارة عن قاعدة بحرية، إلا أن المنشأة تفتقر إلى أرصفة لترسو فيها السفن الصينية. ومع ذلك، تشير العدد من المصادر إلى أنه سيكون على ذمة القوات البحرية الصينية أحد أرصفة السفن الستة التابعة لميناء دواراليه المجاور، وذلك بمجرد الانتهاء من بنائها. وسيكون قادرا على إيواء كامل سفن الترسانة الصينية، باستثناء حاملة الطائرات لياونينغ وحاملة طائرات الهليكوبتر من طراز يوزهاو، نظرا لأن أبعاد حوض السفن المخصص للبحرية الصينية غير قادر على إيوائها.

في الختام، على الرغم من أنه ما زال من غير المعروف نوع والوحدة التابعة للقوات الصينية التي ستنتشر في القاعدة بشكل دائم، إلا أن بكين تؤكد أنها ستتولى المهام التالية: أولا، تزويد السفن التي تعمل في خليج عدن بالوقود وصيانتها، وهو الحال بالنسبة للسفن التي تشتغل في المحيط الهندي، والبحر الأحمر، وبحر العرب من أجل أن تتجنب هذه السفن العودة إلى التراب الصيني من أجل هذه الخدمات. وثانيا، المشاركة في عمليات حفظ السلام تحت قيادة الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي. وفي هذا المعنى، يجب الأخذ بعين الاعتبار أنه خلال سنة 2015 تعهد

الرئيس شي جين بينغ بإرسال حوالي ثمانية آلاف جندي إلى قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ، وخصص 100 مليون دولار لقوات الاحتياط التابعة للاتحاد الأفريقي. وثالثا، إجلاء المواطنين الصينيين من غير الجنود، في حال اندلاع كارثة طبيعية أو اندلاع حرب (يجب التذكير بأنه خلال الأزمة الليبية كان العملاق الآسيوي يملك فرقاطة وحيدة في المنطقة، الأمر الذي دفعه إلى استئجار عدة رحلات جوية لإجلاء رعاياهم من البلاد). وأخيرا، المكافحة ضد أعمال القرصنة البحرية في القرن الأفريقي وذلك بهدف إظهار الالتزام تجاه المجتمع الدولي وحماية المصالح الوطنية الصينية.

مع ذلك، يبدو واضحا أن هذه القاعدة ستسمح أيضا بجمع المعلومات الاستخبارية عن القرن الإفريقي أو شبه الجزيرة العربية أو خليج عدن ومراقبة أنشطة الدول الأخرى في المنطقة والحركات التجارية التي تعبر قناة السويس، وربما تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب لمكافحة الجماعات الإرهابية التي يمكن أن تهدد المواطنين والاستثمارات الصينية في المنطقة.

بغض النظر عن هذه الأسباب التشغيلية، يعد مجرد امتلاك هذه القاعدة الواقعة خارج الحدود الصينية مصدرا للهيبة والنفوذ وقوة بالنسبة للعملاق الآسيوي. وتساعد هذه البنية التحتية على تعزيز مكانة الصين باعتبارها قوة ذات طموح ومصالح دولية، خاصة وأنها مصرة كل الإصرار على الحفاظ على وجود متقدم دائم وإسقاط قوتها بعيدا عن مجالها الاستراتيجي المباشر. كما تحرص الصين على توسيع مجال نفوذها المباشر وغير المباشر في كامل المحيط الهندي. في هذا المعنى، تعد جيبوتي-ربما الأكثر قيمة، نظرا لطبيعة الاتفاق المتوصل إليه- نقطة أخرى من "عقد اللؤلؤ"، الذي هو عبارة عن شبكة من الموانئ المنتشرة في المحيط الهندي، الذي تتمكن من خلاله بكين تكوين تحالفات من أجل تسهيل عملية العبور البحري والتجاري من الصين إلى إفريقيا. في هذا المعنى، تحاول الصين إعادة إحياء طريق الصين، مما يساعدها على تعزيز الطرق التجارية والبحرية من أجل الوصول إلى الشرق الأوسط وأوروبا. نتيجة لذلك، ستكون مهام جيش التحرير الشعبي في مياه خليج عدن وقناة السويس أساسية لضمان المصالح التجارية الصينية.

إلى جانب وجودها العسكري، تحظى الصين بتأثير متنامي في القارة الأفريقية عن طريق قوتها الناعمة؛ وذلك عبر بناء وتمويل بنى تحتية هائلة، وتكوين روابط ثقافية وتكوين علاقات تجارية. وفي الواقع، تمكن جيبوتي الصين أيضا من استغلال مواردها الطبيعية والطاقية. وإلى جانب التعاون في المجال الاقتصادي، يجب إضافة التعاون في المجال السياسي. ونظرا للموقف اللّين لبكين تجاه هشاشة حقوق الإنسان، يحظى العديد من القارة الأفارقة بعلاقات جيدة مع الحكومة الصينية لأن تجاوزاتهم لا تلاقي إدانة من الجانب الصيني. أما فيما يتعلق بالقبول

الاجتماعي، يجب الإشارة إلى أن السكان المحليين في جيبوتي لهم موقف إيجابي من الجيش الصيني، حيث أنه يقدم لهم الأمن والرفاهية الماديين.

باختصار، نظراً لأن جيبوتي تعد جيباً استراتيجياً للقرن الأفريقي، فمن المرجح أن تحاول دول أخرى، لأسباب أمنية وتجارية بشكل رئيسي، التوصل إلى اتفاق مع حكومة جيبوتي لبناء قواعد عسكرية في البلد الأفريقي خلال السنوات المقبلة. وقد أقدمت السعودية على هذه الخطوة بعد الاتفاق الصيني الجيبوتي من أجل احتواء التحركات الإيرانية في اليمن، وليس من المستغرب أن تتبع بلدان أخرى النموذج الصيني.

مراجع الجزء الخامس:

كوبر، هيليني؛ غوردون، ميشيل؛ شيار، ميشيل. عشرات القذائف الصاروخية الأمريكية في سوريا. نيويورك تايمز. الرابط:

https://www.nytimes.com/2017/04/06/world/middleeast/us-said-to-weigh-military-responses-to-syrian-chemical-attack.html?mcubz=0

داونز، إيريكا؛ بيكير، جيفيري؛ دي غاتينغو، باتريك: مرفق الصين للدعم العسكري في جيبوتي: الأبعاد الاقتصادية والأمنية لقاعدة الصين الخارجية الأولى، أرلينغتون: سي أن آي، 2017.

جورج، ستيف؛ ليندون، براد. الصين ترسل قوات إلى جيبوتي وتؤسس أول قاعدة عسكرية في ما وراء البحار. سي أن أن. الرابط:

.http:// edition.cnn.com/2017/07/12/asia/china-djibouti-military-base/index.html

جيتينجير، دان: تحديثات القواعد دون طيار. مركز دراسة الطائرات دون طيار في كلية براد. الرابط:

./http://dronecenter. bard.edu/drone-bases-updates

هارمر، كريستوفر: "القاعدة البحرية الروسية السورية"، ذي ديبلومات، الرابط:

.http://thediplomat.com/2012/08/russias-syrian- naval-base

هارمر، كريستوفر: قدرات التسهيلات الروسية في طرطوس: واشنطن، مركز دراسة الحرب، 2012.

جاكوب، أندرو وبيلري، جان: الولايات المتحدة حذرة من جارتها الجديدة في جيبوتي: قاعدة بحرية صينية، نيويورك تايمز، الرابط:

https://www.nytimes.com/2017/02/25/world/africa/us-djibouti-chinese-naval-base.html.

جوردان، خافيير: "التدخل العسكري الروسي في سوريا: الفرص والمخاطر"، المركز الإسباني للدراسات الاستراتيجية،

كريتز، أندرو: سوريا: أفضل الأصول الروسية في الشرق الأوسط، باريس، المركز الفرنسي للدراسات الدولية، 2010.

بايس، جولي: جيبوتي والولايات المتحدة تتوصلان إلى اتفاق أمني مدته 10 سنوات. ميلاتري. كوم. الرابط:

http://www.military.com/daily-news/2014/05/06/us-djibouti-reach-10-year-security-agreement.html.

باندا، أنكيت: هل ستركز قاعدة بحرية في القرن الأفريقي للصين؟ ذي ديبلومات. الرابط: ./https://thediplomat.com/2015/05/a-naval-base- on-the-horn-of-africa-for-china

باندا، أنكيت: معلومة مؤكدة: عملية بناء أول قاعدة عسكرية صينية بالخارج في جيبوتي بدأت بالفعل. ذي ديبلومات. الرابط:

https:// thediplomat.com/2016/02/confirmed-construction-begins-on-chinas-first-./overseas-military-base-in-djibouti

باركر، جون: مناورة بوتين في سوريا، واشنطن: مطبعة جامعة الدفاع الوطني، 2017.

بلوبسكي، غوي: الدفاعات الجوية الروسية في سوريا: سياسات أكثر من تنفيذ الضربات، بيرسبيكتيف بيبيرز، رقم 618.

صافي، أحمد: القاعدة البحرية الصينية في جيبوتي: الاحتمالات والتداعيات، مركز الدراسات الاستراتيجية، الرابط:

http://issi.org.pk/wp-content/uploads/2017/08/Final_IB_Ahmad_Saffee_.dated_30-8-2017.pdf

سكيميت، إيريك: الولايات المتحدة الأمريكية، توقع عقد إيجار جديد للحفاظ على المرافق العسكرية الإستراتيجية في القرن الإفريقي. نيويورك تايمز. الرابط:

https://www.nytimes.com/2014/05/06/world/africa/us-signs-new-lease-to-.keep-strategic-military-installation-in-the-horn-of-africa.html

تاس: بطارية نظام أس-300 تسلم إلى روسيا لحماية طرطوس. الرابط:

.http://tass.com/defense/904153

تريفيثيك، جوزيف. دليل البنتاغون لشبكة القواعد في أفريقيا. ذي درايف. الرابط:

http://www.thedrive. com/the-war-zone/8008/a-guide-to-the-pentagons-shadowy-network-of-.bases-in-africa

تريفيثيك، جوزيف. هنا ما يجب أن تعرفه حول القاعدة الصينية الجديدة في أفريقيا. ذي درايف. الرابط:

http://www.thedrive. com/the-war-zone/12482/heres-what-you-should-know-about-chinas-new-.african-base

تروز، نيك، تسريبات الطائرات من دون طيار. ذي أنترسيبت.

./https://theintercept.com/drone-papers/target-africa

فالنسي، كارميت؛ يادلين، أموس: التدخل الروسي في سوريا: فرصة استراتيجية لإسرائيل. معهد الدراسات الأمنية، عدد 755.

هذا الدراسة:

تمكننا هذه الدراسة من التعرف على الطموحات الجيوستراتيجية لأبرز القوى في العالم، كما تسلط الضوء على الحركات السياسية، والاقتصادية، والدبلوماسية، والعسكرية التي تشهدها أجزاء كثيرة من العالم؛ محذرة من قدرتها على تغيير التوازنات الإقليمية الهشة والديناميات العالمية.

أشرف على إنجاز هذه الدراسة فريق عمل مكوّن من خبراء مدنيين وعسكريين، شرحوا بإيجاز الأبعاد الجغرافية، والاجتماعية-السياسية، والاقتصادية، والعسكرية لهذه البنى التحتية أو أي نقاط جغرافية لها أهمية من وجهة نظر استراتيجية-عسكرية. وستُمكن هذه الدراسة سواء القارئ المتخصص في المجال أو العادي من فهم الأهمية الاستراتيجية للقواعد العسكرية المنتشرة حول العالم.

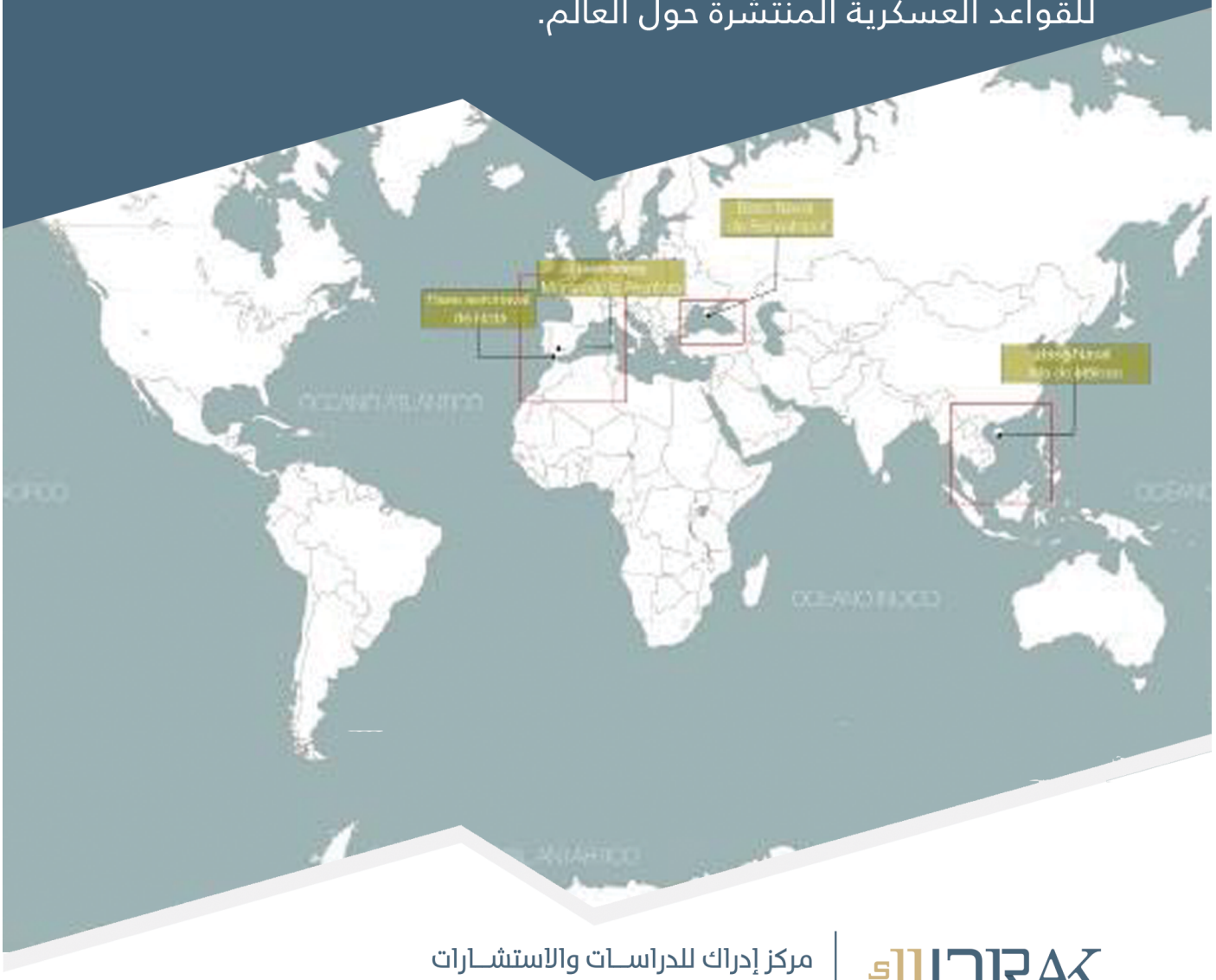

مركز إدراك للدراسات والاستشارات
IDRAK CENTER FOR STUDIES & CONSULTATIONS
IDRAK